الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دراسة تحليلية وتقييمية للدعم الحكومي في الجزائر
دراسة حالة المواد الغذائية خلال الفترة (2010–2022)

إعداد الطالبة:
○ هوماري مريم

إشراف الأستاذة :
* أ. د. حاجي فطيمة

أعضاء لجنة المناقشة

د. فارس إيمان	أستاذ مساعد ب	رئيسا
د. حاجي فطيمة	أستاذ تعليم عالي	مشرفا
د. سيلم حمود	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة : حاجي فاطمة على مجهوداتها التي بذلتها في مساعديتي لإنجاز هذا البحث وعلى كل النصائح والتوجيهات التي قدمتها كما أتقدم بخالص الشكر إلى أسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أساتذة وطلبة وموظفين.

والشكر الجزيل لكل من قدم لي يد العون ولو بالكلمة.

إهداء

لكل بداية نهاية الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى الحمد لله الذي وفقني لتشمين هذه الخطوة في حياتي.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلتي وإلى كل الصديقات، وإلى كل من مر بحياتي وترك أثرا جميلا.

وأقول لهم شكرا على دعمكم المتواصل وتوجيهكم وعلى وجودكم في حياتي وأسأل المولى –عز وجل– أن يرزقكم الصحة والعافية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	
شكر وإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	VII
قائمة الجداول	VII
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي، والدعم الحكومي	
تمهيد	8
المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق الحكومي	9
المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفاق الحكومي	9
أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي	9
ثانيا: تقسيمات الإنفاق الحكومي	12
ثالثا: تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بين التأييد والمعارضة	19
المطلب الثاني: محددات وأسباب الإنفاق الحكومي وطرق إنفاقه	20
أولا: محددات الإنفاق الحكومي	20
ثانيا: أسباب نمو الإنفاق الحكومي	22
ثالثا: طريقة الإنفاق الحكومي	25
المطلب الثالث: أهداف وأوجه الإنفاق الحكومي	28
أولا: أهداف الإنفاق الحكومي	28
ثانيا: أوجه الانفاق الحكومي	29
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي.	30

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي	30
أولا: نشأة الدعم الحكومي	30
ثانيا: مفهوم الدعم الحكومي	31
ثالثا: أهداف الدعم الحكومي	32
رابعا: أسباب ظهور سياسة الدعم	34
المطلب الثاني: أنواع وحجج الدعم الحكومي	36
أولا: أنواع الدعم الحكومي	36
ثانيا: الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسة الدعم	38
المطلب الثالث: أثر الدعم الحكومي ومصادر تمويله	42
أولا: أثر تمويل الدعم	42
ثانيا: مصادر تمويل الدعم	43
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: تحليل واقع الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)	
تمهيد.	46
المبحث الأول: واقع الدعم الحكومي في الجزائر خلال (2010–2020)	47
المطلب الأول: نظرة تاريخية للدعم الحكومي في الجزائر	47
أولا: الدعم الحكومي بعد الاستقلال	47
ثانيا: الدعم الحكومي أثناء السبعينيات والثمانينيات	48
ثالثا: الدعم الحكومي خلال التسعينيات	49
رابعا: الدعم الحكومي في فترة الألفية الجديدة	50
المطلب الثاني: تشخيص سياسة الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر	51
أولا: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	51
ثانيا: خصائص الدعم الحكومي في الجزائر	55
المبحث الثاني: تقييم الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010–2020).	56

المطلب الأول: تقييم الدعم الحكومي في الجزائر (2010–2020)	56
أولا: تحليل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2010–2020)	56
ثانيا: واقع الدعم الكلي للحكومة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011–2020	57
ثالثا: واقع دعم أسعار المواد الغذائية في الجزائر ضمن الدعم الحكومي خلال الفترة من (2010–2022)	57
المطلب الثاني: آثار وتحديات الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة من (2010–2022)	59
أولا: آثار الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر	59
ثانيا: مشاكل وتحديات الدعم الحكومي في الجزائر	60
ثالثا: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم الحكومي في الجزائر	64
خلاصة الفصل الثاني	67
الخاتمة	69
قائمة المراجع	74

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01	أثر الدعم الحكومي	42
02	معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة **2000–2021**.	60

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحجج المؤيدة والمعارضة للدعم الحكومي في الجزائر	41
02	أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	52
03	تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة **2010 –2023**	56
04	الدعم الكلي للحكومة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة **2010–2020**	57
05	تطور إعانات الدعم الحكومي للمواد الغذائية خلال الفترة **2010–2022**.	58
06	تغيرات أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة **2010–2020**	59

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية التي بين أيديكم إلى تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي اقتضى العمل بها، والمتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستجابة للمعايير الكفاءة الاقتصادية

توصلنا كنتيجة: إلى أن هذه السياسة ساعدت فعلا على تخفيض العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية، إلا أنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها لمعايير العدالة الاجتماعية ولا للكفاءة الاقتصادية، خاصة إذا علمنا أن: 18 % من الأسر الأغنى في الجزائر تستهلك في المتوسط ستة أضعاف من المنتجات الغذائية (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر) المدعمة أسعارها من 18 % من الأسر الفقيرة.

وبالتالي تسربه لغير مستحقيه، مما يستوجب على الدولة الجزائرية البحث عن آليات وبدائل أخرى أكثر ملائمة وفعالية للانتقال بهذه السياسة من شكلها الحالي الشمولي إلى الشكل الانتقائي، أي بتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

الكلمات المفتاحية:

الدعم الحكومي، الدعم الصريح، الدعم الضمني، العدالة الاجتماعية، محدودي الدخل

Abstract:

This research paper, which is in your hands, aims to diagnose and evaluate the government support policy applied in Algeria in its current form, to highlight the extent to which it is subject to its comprehensiveness to the principles and objectives that necessitated its implementation, which are mainly represented in achieving social justice and responding to the criteria of economic efficiency.

As a result, we concluded that this policy really helped reduce the burden on low-income people and achieve an acceptable level of social welfare, but it was not subject in its principles and rules to standards of social justice or economic efficiency, especially if we know that: 18% of the richest families in Algeria consume On average six times more subsidized food products (cereals, milk, oil and sugar) are 18% of poor households.

Consequently, it leaks to those who are not deserving, which requires the Algerian state to search for other mechanisms and alternatives that are more appropriate and effective in order to transfer this policy from its current comprehensive form to the selective one, that is, by directing subsidies to those who deserve it.

key words:

Government support, explicit support, implicit support, social justice, low-income people

مقدمة

المقدمة

لقيت النفقات العامة اهتماما بالغا في المدة الأخيرة، وذلك راجع لبروز دور الدولة أكثر، وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، خاصة أثناء الأزمات، بحيث تسعى كل دولة من خلال الإنفاق العام والأدوات الأخرى المالية العامة، إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية، وإعادة الإعمار، ورفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض، والتقليل من التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع .

ومن أكثر أوجه تدخل الدولة نجد الدعم الحكومي، والذي يتمثل في إمدادات مادية تقدم من الحكومة لتخفيض أسعار السلع، إما لصالح الصناعة، وإما لصالح المواطنين، كما يتمثل في أنه الإعانات المالية، والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى، وجميع التحويلات غير المعوضة وغير قابلة لسداد على الحسابات الجارية المقدمة لمؤسسات عامة وخاصة، ومن أهم السلع المدعومة، نجد الدقيق والسكر، والحليب، والسكن، والكهرباء، والمحروقات.

وباعتبار الدعم الحكومي من أدوات تحقيق التنمية، نجد أن الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وبغض النظر على مستوى معدلات النمو، تقدم إعانات ودعم مالي في بند نفقات التسيير، تحت مسمى الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية، ويكون الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية في الجزائر على شكل مبالغ تدفعها الدولة من ميزانيتها، مثل الدعم الموجه للسلع المقننة في سعرها كالحليب والخبز والزيت والسكر. من أجل أن تستفيد منه كل الأسر الجزائرية.

1-إشكالية الدراسة:

يهدف الدعم أساسا إلى مساعدة الأسر، والأفراد ذات الدخل المنخفض ، لكن قد يتخذ الدعم منحى آخر من شأنه أن يستترف الموارد المالية العامة لدولة، إذا كان متاحا للجميع بما في ذلك أصحاب الدخول المرتفعة، مثلما هو واقع في الجزائر، حيث يظهر الدعم الحكومي في الجزائر في بند نفقات التسيير، تحت اسم الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ويمثل حوالي 20% من نفقات الميزانية، في المقابل نجد اتجاه مؤيد لهذا

الدعم، واتجاه معارض لهذا الدعم، كل اتجاه له حجج، ومن خلال ما تم ذكره أعلاه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

كيف ساهمت الحكومة الجزائرية في دعم المواد الغذائية خلال الفترة من (2010-2022)؟

وللإجابة على هذه المشكلة يجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالإنفاق الحكومي؟
- ✓ ما المقصود بالدعم الحكومي؟
- ✓ كيف تساهم الحكومة في دعم المواد الغذائية؟
- ✓ كيف يمكن للدعم الحكومي أن يكون أداة فعالة؟

2- فرضية الدراسة:

أمام المشكلة المطروحة تتبلور لنا العديد من الفرضيات نصوغ منها ما يلي:

-إن الهدف الأساسي من الدعم الحكومي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، هو تحسين المستوى المعيشي وتقاربه.

- تساهم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر للمواد الغذائية، في تخفيف الأعباء المالية للجميع ودون قيود، وهي تخدم الأغنياء أكثر من الفقراء.

- يمكن للدعم الحكومي أن يكون في شكل مبالغ مالية يستفيد منها فقط ذوي الدخول المحدودة، وبالتالي تتعزز الكفاءة المالية والاقتصادية، كما تدعم العدالة الاجتماعية.

3 -أهمية الدراسة:

قد يكون من المهم في أي مجتمع، تشخيص ظاهرة الدعم الحكومي بدقة (درجة الدعم الحكومي، خصائص الدعم الحكومي... الخ)، إذا ما أراد المجتمع التعامل مع هذه الظاهرة لوضع العلاج المناسب لها والزيادة منها بالنسبة لمستحقيها، وخاصة في الأجل القصير. ولكن الأهم من ذلك هو تحليل مسببات الدعم الحكومي، ودور السياسات المتبعة للإصلاح هذه الظاهرة، وهذا لا يتم إلا بتحليل سلوك الدعم الحكومي ديناميكيا ولفترة محددة من الزمن، معرفة المتغيرات المختلفة المؤثرة عليه، وبيان شدة تأثيرها.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الدعم الحكومي وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة، وهي لذلك ستتناول القضايا الرئيسية التالية بالبحث والدراسة:

- تحليل ظاهرة الدعم الحكومي باعتبارها حافز في البلدان النامية خاصة، ومنها الجزائر وما يتعين فعله

- عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها، حيث تكتسب مسألة تشخيص المحددات الرئيسية للدعم الحكومي أهمية بالغة، ذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، فإذا كانت المحددات في غير موضعها جاءت حصيلة السياسات المطبقة للتخفيف من الدعم الحكومي متواضعة، إن لم تكن معدومة.

- تحليل معدل الدعم الحكومي في الجزائر، ووضع المعطيات التي تلخص مستوى الدعم الحكومي وهيكله وديناميكية، بالإضافة إلى تحديد مسبباته.

-استعراض وتقيم السياسات والاستراتيجيات الناجعة لإصلاح الدعم الحكومي.

5- منهج الدراسة:

وصولا لأهداف الدراسة فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يرتكز على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (أسباب الدعم الحكومي، أنواع الدعم الحكومي، مؤشرات الدعم الحكومي، استراتيجيات مكافحة الدعم الحكومي)، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات. ولإنجاز مراحل التحليل وتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المصادر التالية :

المصدر الأول: المعلومات "**المعطيات**" النظرية وتم جمعها من المصادر والمراجع بجميع أنواعها.

المصدر الثاني: البيانات الميدانية "**التطبيقية**" وتم جمعها من ميدان الدراسة عن طريق الإحصائيات والتقارير الرسمية، والتي تم التحصيل عليها من خلال إجراء استطلاع لكل من وزارة المالية، وزارة التجارة، الديوان الوطني للإحصائيات.

6- حدود الدراسة:

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع، ثم تحديد الإطار العام وحدود البحث في النقاط التالية:

- دراسة المحيط الداخلي الدعم الحكومي في الجزائر، والمتمثل في دراسة واقع هذا الأخير. وحددت فترة الدراسة لتحليل هذه الظاهرة في للفترة 2010-2022 باعتبارها فترة الدراسة.
- سيتم تقديم حجم وخصائص الدعم الحكومي في الجزائر، بناءً على آخر إحصائيات وزارة المالية التي قدمتها.

7- صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهت الدراسة مسألة الحصول على الإحصائيات، والمراجع المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

1- دراسة فاطمة الزهرة زروقي، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2020/2010، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 2022، توصلت الدراسة إلى أن إصلاح منظومة الدعم الذي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أصبح أمرا ضروريا، خاصة بعدما أرهقت خزينة الدولة بمليارات الدولار دون تحقيقها للعدالة الاجتماعية ورفع الغبن عن الطبقة الهشة.

كم تم تسجيل على سبيل المثال استفادة الخمس الخامس طبقة الأغنياء بنسبة 80%. من أموال الدعم المرصودة لتحسين القدرة الشرائية بمختلف أشكالها فحين 20% تصل الفقراء. لذا وجب مراجعة هذه السياسة من أجل الضبط المالي وتقليص عجز الموازنة وكذا دعما للاستثمارات المنتجة مع اقتراح بدائل وآليات أكثر موائمة وفعالية للانتقال السلس من الشمولية إلى الانتقائية من أجل وصول الدعم لمستحقيه.

2- دراسة بن قيدة مروان، إصلاح الدعم الحكومي بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2021، توصلت الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، من حيث فعاليته الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هذه السياسة

واسعة الانتشار ومكلفة للغاية، وعلى الرغم من مساهمتها في تخفيف الأعباء على الفقراء، إلا انها موجهة للجميع ودون قيود، لذا اقترحت الدراسة بديلا للإصلاح وهو التحول التدريجي من نظام الدعم الشمولي الى نظام التحويلات النقدية المباشرة – للمستحقين فقط، مع إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية بجعلها أكثر كفاءة واستجابة للمتطلبات الاجتماعية.

3_"دراسة سي محمد كمال، تقدير ثأر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاترMECAS، المركز الجامعي عين تموشنت، 2019، توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل زيادة ب1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ينجم عنها زيادة مقدارها 0.2% في النمو الاقتصادي ومن ثم تشير المعلمة الموجبة إلى مدى أهمية الدعم الحكومي في زيادة النشاط الاقتصادي وليس خدمة الطابع الاجتماعي فقط.

4_دراسة دندن فتحي حسن، تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر في الفترة 2020/2000 مقاربة اجتماعية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021، توصلت الدراسة إلى تقييم وإظهار مساهمة وفعالية منظومة الدعم في تحقيق التنمية الاجتماعية، في إطار تحمل الدولة لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها، حيث خصصت الدولة للتحويلات الاجتماعية حصة مرتفعة في موازنة العامة للدولة بلغت سنة 2019 نسبة 21.3%.

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي كان لها دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية عبر تطوير وتحسين القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن واستطاعت تقليل من ظاهرة انتشار الأمية والتروح الريفي ومحاربة الفقر، وما يعاب عليها أنها اتسمت بعدم الكفاءة والفعالية الاجتماعية في قضاء على ظاهرة التسرب وتخفيض من حالات الفشل الدراسي وعدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية من خلال استحواذ أغنياء على اغلب السلع المدعمة.

5_دراسة يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة انتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2021 ، توصلت الدراسة إلى تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر، الذي يظهر في نفقات التسيير تحت مسمى الدعم الحكومي

والتحويلات الاجتماعية ، يمثل أكثر من 20% من نفقات الميزانية ، وحوالي 8 % من الناتج المحلي الإجمال، وفي ظل ارتفاع نفقات الدعم أصبح من الصعب الاستمرار في تمويل التكلفة المرتفعة لمختلف برامجه خاصة في ظل الوضعية المالية الصعبة التي يعني منها الاقتصاد الجزائري ، إلى جانب استفادة الأغنياء والفقراء من الدعم على السواء، لذلك ولأسباب أخرى ازدادت الحاجة للمطالبة بإعادة النظر في نظام الدعم وذلك بضرورة إصلاحه من خلال التوجه نحو نظام الدعم الموجه يسمح باستهداف مستحقيه ، من خلال الاعتماد على مختلف المؤشرات والآليات التي تساعد على ذلك.

غير أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أننا ركزنا على الدعم الحكومي لكل من للمواد الغذائية خلال الفترة 2010-2020.

9- خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين مقسمة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي

تناول هذا الفصل في مبحثه الأول العديد من الموضوعات الأساسية والتمهيدية لموضوع الدراسة، مثل مفهوم الإنفاق الحكومي وتقسيمات الإنفاق الحكومي، أهمية الإنفاق الحكومي، وتناول المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي كمفهوم الدعم الحكومي ومصادره، أثاره.

الفصل الثاني: تحليل وتقييم سياسات الدعم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

تضمن هذا الفصل في مبحثه الأول واقع الدعم الحكومي في الجزائر خلال (**2010-2020**)، من خلال عرض نظرة تاريخية لدعم كما تناولنا تشخيص سياسة الدعم واستراتيجية الإصلاح كما تضمن المبحث الثاني تحليل وتقييم الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (**2010-2020**) من خلال عرض الدعم الحكومي في الجزائر وآثار وتحدياته في هذه الفترة وكذا أهم المشاكل والحلول المقترحة لدعم المستهدف بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة .

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي

تمهيد:

لكي نشبع الحاجات العامة ومن أجل تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين لا بد من وجود النفقات العامة، فهذه الأخيرة تعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على حجم الطلب الكلي ومن ثم تحقيق التوازنات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإذا ازداد حجم الإنفاق العام يزداد حجم الطلب الكلي والذي يترتب عليه إشباع الحاجات العامة، وبالتالي فإن هذه النفقات العامة تستخدمها الدولة للتأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازنات والأهداف المسطرة.

كما أن الدعم الحكومي مساعدة مالية ترصدها الدولة لدعم قطاعات إنتاجية أو خدمات لها طبيعة حيوية لكنها محدودة المردودية، ومن أهدافه كذلك توفير مواد استهلاكية أساسية أسعارها ليست في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا عبر صندوق يسدد بين سعر البيع والسعر الحقيقي للسلع، ويهدف الدعم الحكومي إلى تصدي الخلل آني في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية، فحيث ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقاءها في متناول المستهلك والمنتج على حد سوء، ويمكن الفئات الأقل دخلا من الحصول على السلع والخدمات الأساسية عبر خفض أسعارها وفق آلية تقوم على تسديد خزينة الدولة للفارق بين السعر الحقيقي للمنتج أو الخدمة والسعر الذي يحدد له باعتبار مستويات الدخل الدنيا، ويسمى هذا النوع من الدعم بالدعم المباشر، ولهذا ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى مبحثين كالتالي :

ـــ المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق الحكومي.

ـــ المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي.

المبحث الأول: عموميات حول الإنفاق الحكومي للإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق العام إحدى أهم أدوات السياسة المالية لدولة التي تمكنها من التدخل وبشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق العام أبرز مدى أهميته سواء من الجانب الاجتماعي أو الاقتصادي لارتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد، وبذلك يعد ضرورة لضمان توازن أداء الاقتصاد وتجنب الأزمات.

المطلب الأول: مفاهيم حول الإنفاق الحكومي:

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي:

يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء الحكومية سواء من قبل الحكومة المركز أو الحكومات المحلية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي. يعرف الإنفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة.[1]

ـــ وهو مبلغ من المال تنفقه الحكومية أو أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص اركان الانفاق الحكومي كما يلي:

1 ـــ الصفة النقدية: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع.

الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية، إن اشتراط أن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:

ـــ الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات.

ـــ محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع.

---

[1] ـــ وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية السياسية الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2010م، ص100-101.

[2] ـــ أدم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 78.

ـــ تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي.[1]

يعرف أن الإنفاق الحكومي يعتمد أساسا على وجود الدولة، فالدولة تقوم بالإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة، فهي تنفق، أولا من أجل الحصول على السلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثانيا: لشراء ما يلزمها من العتاد الإنتاجي للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، كما تنفق أخيرا لمنح المساعدات والإعانات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها.[2]

2 ـــ الصفة العمومية: النفقة العامة يقوم بها شخص معنوي عام، ويقصد بالشخص المعنوي العام الهيئات والمؤسسات العامة المركزية أو اللامركزية، وعلى سبيل المثال: الهيئات العامة المركزية كالوزارات والمديريات العامة، والمجالس الوطنية ..... إلخ

أما الهيئات العامة اللامركزية فهي كالولايات، البلديات، المديريات التنفيذية الولائية ....إلخ.

والسؤال هل يعني هذا أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطاتها الأمرة تعد نفقات عامة؟

وما محل تلك النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارسة نشاطها الاقتصادي مماثل للنشاط الذي يمارسه الأفراد، كالمشروعات الإنتاجية؟

في الواقع ثار خلاف فقهي حول طبيعة هذه النشاطات، فقد استند الفكر المالي في تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معياريين، أحدهما قانوني والأخر وظيفي.

أ_المعيار القانوني:

استند هذا المعيار إلى الطبيعة القانونية للشخص القائم بالاتفاق أي إذا كان شخص من أشخاص القانون العام فإن النفقة فإن النفقة تعد عامة، مهما كان غرامها أما إذا كان شخص من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة مهما كان هدفها.

[1] ـــ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ، ص 101-102.

[2] ـــ محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم لنشر والتوزيع، 2003، ص 23

ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم أشخاص القانون العام عن النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون الخاص.

ومع تطور الدولة وتطور نشأتها أصبح لا يتناسب في تحديد طبيعة النفقة، ولذلك خلص بعض علماء الاقتصاد إلى اقتراح معيار أخر يتناسب مع توسع نشاط الدولة باعتبارها منتجة تقوم بنفس أنشطة الأفراد ويعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقة العامة.[1]

ب_المعيار الوظيفي أو الاقتصادي: يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الأمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

وبناء على ما سبق واستنادا للمعيار الوظيفي نستنتج أن النفقات العامة قد لا تصدر من طرف أشخاص القانون العام فقط بل قد تصدر كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص.[2]

3 ــ الخدمة العامة:

إن الهدف من النفقة العام هو إشباع الحاجات العامة وذلك من خلال الإنفاق العام على الخدمات العامة التي من خلالها يستفيد الأفراد بصفة عامة تلك الخدمة، هذا الإنفاق ما هو في الحقيقة إلا اقتطاعات من أفراد المجتمع في صورة جماعية أو ما يعرف بالضرائب، لهذا يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي، لهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.[3]

---

[1] ــ لوني نصيرة، ربيع زكريا ، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ألقيت على السنة الثانية قانون خاص وعام، البويرة ، الجزائر ، جامعة أكلي محند أولحاج ، السنة الجامعية 2013/ 2014 ، ص 11.

[2] ــ أ . لحول: النفقات العامة : e – learning , univ – saida , dz.

[3] ــ د. عماد داتو سعيد، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، موجهة للطلبة السنة الثانية ل. م. د ، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2020ــ 2021، ص 33ــ 34.

ثانيا: تقسيمات الإنفاق الحكومي:

يمكن تقسيم النفقات العمومية على النحو التالي:

1 ــ التصنيف في الجزائر:

في الجزائر يتم تصنيف النفقات العامة إلى:

أ ــ نفقات التسيير:

- **تعريفها:**

هي تلك النفقات المخصصة لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة[1] وبصفة أخرى يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ....، والتي لا يترتب عنها إنتاج السلع حقيقية، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية، لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية. [2]

إن هذه النفقات حتى وإن كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة فإنما تؤدي إلى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية للدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.[3]

ـتقسيم نفقات التسيير: وهي ضمن أربعة أبواب:[4]

سب المادة 24 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب وهي:

أ ـ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:

يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة.

---

[1] ــ بكريتي بومدين، الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000ــ 2019) ، مجلة المالية الأسواق ، العدد 02، المجلد 07، 2022، جامعة مستغانم الجزائر ، ص : 337

[2] ــ محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص 66.

[3] ــ زرواط فاطمة زهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، في الفترة 1999ــ2014، مجلة المالية والاسواق، ص7.

[4] ــ ابو محمد، ميزانية التسيير وميزانية التجهيز http://www.mouwazaf-dz.com 2010/07/18، 53: am12

- الدين الداخلي-ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة.

- الدين الخارجي.

- ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.

نفقات محسومة من الإيرادات تعويض على منتوجات مختلفة.

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين: مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية.

- معدّات تسيير المصالح

- أشغال الصيانة.

- إعانات التسيير.

- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية إعانات للجماعات المحلية
- النشاط الدولي مساهمات في الهيئات الدولية.
- النشاط الثقافي والتربوي منح دراسية.
- النشاط الاقتصادي إعانات اقتصادية.
- إسهامات اقتصادية إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية
- النشاط الاجتماعي المساعدات والتضامن.
- إسهامات اجتماعية مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ

ب – نفقات الاستثمار:

_تعريفها: يمثل الإنفاق الاستثماري نفقات الحكومة المخصصة للمنشآت القاعدية الاقتصادية، مثل الموانئ، الطرق، السكك الحديدية، شبكات المياه والتطهير، الكهرباء والغاز، وكذا المنشآت القاعدية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات[1]، وهي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار التي يتولد عنها ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد:[2]

_تقسيم نفقات الاستثمار: حسب المادة 35 من القانون 84ـ 17 والمتعلق بقوانين المالية، تدون نفقات الاستثمار على وفق ما يلي:

أ_العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

-الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية.

-إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

-النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

ب_ القطاعات:

أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات):

المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

[1] – عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2017، ص 181.

[2] – زرواط فاطمة زهراء ، المرجع السابق، ص 10-12.

ج_ الفصول والمواد:

أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نأخذ العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

القطاع2 .....الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي24 ..... التجهيزات.

الفصل.242 .....الصلب.

المادة.2423 .....التحويلات الأولية للمواد.

2 ــ تصنيفات أخرى:

للنفقات العامة عدة تصنيفات وذلك باستخدام معايير شتى مثل التالي:

1/ــ حسب التأثير على القوة الشرائية:

أ ــ نفقات حقيقية:

ويقصد بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني ومن أمثلتها صرف الأموال على الأجور والرواتب العاملين وكذلك تجهيز الإدارات لسير العمل .....الخ [1]

ب ــ النفقات التحويلية: مثل إعانات البطالة والمعاشات والضمان الاجتماعي للفقراء والمسنين، ويتميز هذا النوع من الإنفاق الحكومي، ذو اتجاه واحد، حيث ينطوي على تدفقات نقدية من قبل الحكومة إلى الأفراد، ولا يقابل تدفقات سلعية أو خدمية في الاتجاه العكسي، ومثل هذه المدفوعات يترتب عليها زيادة الدخل المتاح للأفراد، ومن ثم، زيادة الطلب الاستهلاكي لديهم، وبالتالي زيادة الطلب الكلي بالمجتمع، أي أنها تؤثر في طلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في أحد مكوناته وهو الاستهلاك.[2]

[1] بن جلول خالد، دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال 1990ــ 2015، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات ــ الاقتصادية، العدد 00، السنة 2018، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر، ص 61

[2] ــ مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، منشورات ألفا للوثائق، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 282

2/المعيار الإداري:

تبعا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات تبعا للوحدات، والأجهزة الإدارية الحكومية الرئيسية والتي تباشر الإنفاق الحكومي فنجد فيه: النفقات المركزية، والنفقات اللامركزية.

ا_النفقات المركزية:

وتتمثل في نفقات الأمن الداخلي، العدالة، الصحة، التربية والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي، وبصفة عامة هي النفقات التي تقوم السلطات المركزية بإنفاقها لصالح الوطن بأكمله.

ب_النفقات اللامركزية:

هي التي تقوم بإنفاقها السلطات الحكومية اللامركزية كالولاية، البلدية، والمجالس المنتخبة، وهي تخص النطاق المحلي فقط.

3/المعيار الوظيفي:

حسب هذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة، ولهذا يتم تصنيف هذه النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، وقد اقترح خبراء الأمم المتحدة تقسيم النفقات العامة وظيفيا إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

نفقات الخدمات العامة: وهي الخدمات التي تعبر عن سيادة الدولة مثل:

أ_ـ نفقات الإدارة العامة: نفقات الأجهزة الحكومية، الإدارات المالية، الشؤون الاقتصادية والشؤون الخارجية كرواتب الموظفين.

ـ نفقات الدفاع.

ـ نفقات العدالة، القضاء، والشرطة.

ب_ الخدمات الاجتماعية: وهي النفقات المخصصة للخدمات الضرورية لحياة المجتمعات المتحضرة، مثل:

ـ نفقات المواصلات، والاتصالات من طرق، شوارع، وهاتف...

ـ نفقات المياه والمجاري، الصرف الصحي، والنظافة.

ـ نفقات البحوث العلمية والاستكشافية، التقنية والتكنولوجية، وغيرها من خدمات البنى التحتية.

ج_ نفقات الخدمات الاجتماعية: مثل:

ـــ نفقات التربية والتعليم والثقافة والتدريب والتأهيل.

ـــ نفقات الصحة الرياضية ومراكز الشباب.

ـــ نفقات الرفاهة الاجتماعية، والجمعيات الخيرية.

د_ نفقات الخدمات الاقتصادية:

ـــ نفقات المشروعات الزراعية.

ـــ نفقات المشروعات الصناعية.

ـــ نفقات التجارة.

ـــ نفقات الثروة المعدنية والنقود.

ـــ نفقات الاستخدامات التكنولوجية.

ه_ نفقات الخدمات غير القابلة للتصنيف:

ـــ نفقات فوائد الدين العام

ـــ الإعانات الحكومية

ـــ التحويلات المالية التي تتم لصالح الهيئات العامة المحلية.

ـــ المساعدات الخارجية للخارج.[1]

4/ المعيار الدوري:[2]

يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية وغير عادية.

" وهذا التقسيم يرجع إلى الفكر التقليدي الذي يقرران النفقات العادية هي التي تلزم لسير المرافق العامة والأمن والعدالة والدفاع والصحة العامة والتعليم الأولي وغير ذلك من الخدمات الضرورية للمحافظة على المجتمع"

[1] ـــ مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 128، 130

[2] ـــ شادي خليفة محمد الجوارنة، الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، عماد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010، ص 70ـــ 71.

ويطلق البعض عليها اسم النفقات الجارية باعتبار أنها تتكرر سنويا بانتظام كما يطلق عليها أحيانا نفقات استهلاكية، ونفقات حقيقية، كالنفقات التي تقرر بقصد الحصول على السلع والخدمات، لذلك فإن الدولة تلجأ عادة إلى الاعتماد على الإيرادات العادية ـــ الضرائب والرسوم ـــ لتمويل هذا النوع من النفقات.

" أما النفقات غير العادية فهي التي ترى الدولة إنفاقها لأغراض حربية مثلا أو أغراض اقتصادية، مثل استصلاح الأراضي أو إقامة السدود أو محطات التوليد الكهربائي"

" أو هي النفقات التي تظهر في أوقات غير متوقعة وإذا كانت متوقعة فغير متوقع حجمها لمقابلة حاجات من الصعب توقعها أو توقع حجمهاـــ لذا فإنها تحدد بفترة إقامة المنشآت ثم تنتهي بالانتهاء من إقامتها ثم تأتي بعدها فترة الإنتاج منها"

لذا فإن الدولة تلجأ لتمويل هذا النوع إلى القروض العامة، إذا لم تتوفر الموارد لإقامتها.

وتتميز النفقات العادية بأن أثارها تنتج خلال المدة التي ينفق فيها.

أما النفقات الغير العادية فهي التي يستمر الإنفاق عليها وتستمر أثارها في الإنتاج لمدة طويلة من السنين، كما هو الحال في الطرق والسدود

5/ الإنفاق بحسب علاقتها باقتصاد السوق:

ـــ إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي نفقات يتطلبها وجود الدولة، مثل النفقات المتعلقة بالوظائف التقليدية للدولة (دفاع، أمن، عدالة، ديبلوماسية).

ـــ إنفاق ضروري لقيام إقصاد السوق: وهو عبارة عن جزء من نفقة الإنتاج مثل الإنفاق على الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل موضوعات تمثل جزءا من نفقة إنتاجها.

ـــ إنفاق مكمل لاقتصاد السوق: ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي يقوم بإنتاجها السوق مثل الإنفاق على التعليم والصحة.

ـــ إنفاق مصحح لقوى السوق: وهذا قصد القضاء على سلبية نظام السوق مثل الإنفاق على إنتاج السلع الاجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقويمها، الإنفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة إنتاجها.[1]

ثالثا– تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بين التأييد والمعارضة:

يدور جدل كبير حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد.

1 ـــ حجج أنصار التدخل الحكومي:[2]

يقوم أنصار تدخل الدولة مجموعة من الحجج أهمها:

ـــ عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة، عندما تكون هناك أثار خارجية éxternalités للمشروعات، حيث لا تعكس الأسعار في هذه الحالة التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الندرة الفعلية للموارد.

ـــ عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام لأخبر بسبب عدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، ولعدم قدرتهم أحيانا على استغلال لهذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو الاعتبارات لها علاقة بالتكاليف.

ـــ عدم توفر بعض الأسواق بشكل كافي (واسع وعميق) في الدول النامية، مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق، ومحدودية طبقة رجال الأعمال.

المرض الهولندي:

ذلك أن الدولة المصدرة للمواد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدولة التي لها قاعدة صناعية متنوعة ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني

[1] ـــ عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 181ـــ 182

[2] ـــ نفس المرجع، ص 13. 14

ولطالما أن عوائد الصادرات في معظمها تعود للدولة فإن السياسة الميزانية تكون أداة مهمة التأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين ـــ تركز نظرية المرض الهولندي على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية بسبب اكتشاف مورد ما أو ارتفاع سعره في الأسواق الدولية.

مثلما هو الحال في الدول النفطية.

2 ـــ حجج معارضي التدخل الحكومي:[1]

يرى أنصار الدولة الحيادية أن الزيادة في دور الدولة الاقتصادية يؤدي إلى إلغاء أسعار السوق وإلغاء الدور الاقتصادية للسعر مما يجعلهـــ أي السوق ـــ عاجزا عن إعطاء صورة واضحة عن ندرة السلع وتكلفتها الحقيقية، وهذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع وظروف الندرة النسبية، كما يكون نشاط المؤسسة غير مراع الاحتياجات السوق وبقاء هذه المؤسسات لا يتحدد بنتائجها الاقتصادية وإنما يتحدد بقرارات إدارية بعيدة عن الرشد الاقتصادية والتي نذكر منها: انفجار الثورة الإلكترونية وتأثيرها على تطور وسائل الاتصال مما أدى تراجع أهمية المكان والقضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا الاقتصادية، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية، كما أن زيادة نفوذ ووزن المنظمات الاقتصادية العالمية في وضع السياسات الاقتصادية للدول النامية بشكل تجاوز منطق المشورة إلى درجة الإلزام، من خلال تدابير التثبيت الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي، أو فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه الظروف جعلت الدولة تفقد الكثير من القدرة على اتخاذ القرار .

المطلب الثاني: محددات وأسباب نمو الإنفاق الحكومي وطرق إنفاقه:

أولا: محددات الإنفاق الحكومي:

يقصد بمحددات الإنفاق الحكومي العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، بمعنى آخر فإنه بعد التطور الذي لحق بدور الدولة في مختلف النظم الاقتصادية يثور تساؤل حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تتضمن لها الدولة وتساهم في إشباعها، وتتمثل هذه المحررات فيما يلي:

1/ النمو الاقتصادي:

[1] ـــ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ، ص 55، 56.

إن النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد أن يصاحبه ما يلي:

أ ـــ زيادة في حجم الاستثمارات سواء في القطاع الخاص أو العام ولمواكبة ذلك لا بد من زيادة الإنفاق الحكومي لتلبية حاجات المجتمع الجديدة.

بـــ زيادة في الدخل القومي والذي يعني زيادة في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وهذا ما سيرتب مستويات ضريبية جديدة وإضافية على دخل الأفراد مما يولد إيرادات حكومية تدعم الحكومة في زيادة الإنفاق على مختلف المشروعات سواء الخدمية أو الإنتاجية مثل إنشاء الطرق والجسور وزيادة مصادر الطاقة وتحديث وسائل النقل والاتصالات وغيرها من منشآت البنى التحتية المختلفة.

ج ـــ الدعم والمدفوعات أو الإعانة الحكومية:

إن زيادة المساعدات والدعم الحكومي وتقديم المدفوعات والإعانات ولمختلف الفئات والاتجاهات السكنية وحتى المدفوعة منها خارجيا كالالتزامات الدولية كلها تؤدي إلى تشكيل عبء كبير على الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي بسبب زيادة هذا الإنفاق.

2/ التغيير في حجم السكان:

إن التغيرات في حجم السكان من جهة وفي تركيبته من جهة أخرى من حيث المستوى التعليمي والصحي والثقافي جميعها تؤثر بشكل كبير على طبيعة الإنفاق الحكومي، حيث تصبح الحاجة إلى التعليم والصحة والدفاع والأمن والخدمات المحلية العامة الأخرى كبيرة لها في حالة زيادة ونمو الحجم السكاني وهذا سيؤدي مباشرة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أي أن العلاقة فردية بين الحجم السكان وحجم الخدمات المختلفة وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي.

3/ التطور والنمو التكنولوجي:

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة ضمن نشاطات الحكومية بالتأكيد تستوجب المزيد من النفقات الحكومية أي تتطلب ذلك تخصيصات إضافية للميزانية الحكومية مما سيعمل على زيادة الإنفاق

الحكومي وقد يكون ذلك في مجالات خدمية أو عسكرية تمتاز بتكنولوجيا عالية أي أن العلاقة طردية أيضا بين حجم التطور واستخدام التكنولوجيا الحديثة ومستوى الإنفاق العام.[1]

4/ الظروف الاقتصادية السائدة:

يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام. ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي.

وتأثر الإنفاق العام بتفكيك الظرفية الاقتصادية، فالدولة بإمكانها التدخل بزيادة الإنفاق العام لما نلاحظ تراجعا في النشاط الاقتصادي من أجل زيادة الطلب الكلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

5/ القدرة التمويلية للاقتصاد:

من بين المحددات لحجم الإنفاق العام القدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ذلك إن القدرة التمويلية للدولة على الرغم من تنوع مظاهرها، تبقى محدودة.

وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزئيين:

أ ــ القدرة التكليفية:

وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية، وهنا نصطدم بمنطق قانون لأخر.

بــ القدرة الضريبية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإفراض العام فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى قوة الدوافع الاستثمار.[2]

ثانيا: أسباب نمو الإنفاق الحكومي:

تشهد النفقات العامة تزايدا مستمرا بسبب التزايد المستمر للنشاط الحكومي واتساع دورها في الحياة العامة، وتبين الأدبيات وجود أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، التي تغرى إليها هذه الزيادة أهمها:

[1] ــ فائق جمعة العبيدي، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2017، ص 158ــ 159.

[2] ــ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185.

1-الأسباب ظاهرية: وتتمكن هذه الأسباب في:

ـــ **تدهور قيمة النقد:** إذ ينتج عن تدهور قيمة النقد ارتفاع في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد.

ـــ **زيادة عدد السكان:** إذ أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.[1]

ـــ تغير الطرق المحاسبية العامة: التي يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي، والمثال على ذلك هو إلغاء الموازنات الملحقة وضمها إلى الموازنة العامة للدولة بعد اعتماد مبدأ وحدة الموازنة العامة أو التخلي عن بعض النظم المحاسبية التقليدية التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد حسابات الموازنة العامة، إذ لم يكن الإنفاق الحكومي يسجل وفق هذا النظام إلا بعد استنزال حصيلة إيراداتها منها، أما الآن فإنها تحضر وفقا لمبدأ الناتج الإجمالي الذي يقوم على أساس أن تقيد كافة نفقات الدولة وإيراداتها في الموازنة العامة بشكل كبير مقارنة بما كان عليه الحال في السابق.[2]

2-الأسباب الحقيقية: وتفسر مجموعة من العناصر:

ـــ الأسباب الاقتصادية:

وهي نتاج تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات، فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب عن ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادر على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط، أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها بالاقتراض (داخليا، وخارجيا).[3]

الأسباب السياسية:

---

[1] ـــ نفس المرجع، ص 186ـــ 187

[2] ـــ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 112ـــ 113.

[3] ـــ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص188.

ولعل أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيارة النفقات العامة ما يلي:

ـــ انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشة، وتلبية حاجياته، وإضافة إلى هذا فإن انتشار المجالس النيابية على المستوى المحلي يساهم بدوره في زيارة النفقات العامة.

ـــ تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم، وكذا تنفيذ برنامجه الانتخابي لبقائه على هرم السلطة.

ـــ العلاقات الدولية، حيث انفتاح الدولة على العام الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية:

فنجد السفارات، التمثيل السكاني، والعسكري، كل هذا ساهم في الزيارة في النفقات العامة.

ـــ المنح والمساعدات والقروض، حيث أن الواجب الذي يفرضه التعاون والتضامن الدولي ساهم كثيرا في زيادة النفقات العامة، حيث تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات سواء نقدية أو عينة للدول الصديقة لها، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية، أو معالجة أزمة ما .....الخ.[1]

أسباب اجتماعية:

لقد أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذه من أسباب عدم القدرة على الكسب حيث استنتج قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.[2]

الأسباب الإدارية:

ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلا) مما ينجز عنه زيادة في الهياكل الإدارية والموظفين، فضلا عن التسيب الإداري الذي يؤدي بدوره إلى الإسراف في وظائفها، الأمر الذي

[1] ـــ مصطفى جاب الله، مرجع سابق، ص 135.

[2] ـــ شادي خليفة محمد الجوارنة ، مرجع سابق، ص 87.

يترتب عنه زيادة في حجم النفقات العامة، كما أن اندماج بعض الدول (مثلا الألمانيتين أو اليمنيتين) ينجز عنه زيادة في الإنفاق العام مقارنة بإنفاق الذي كان ساعدا في كل دولة على حدة.[1]

ثالثا– طريقة الإنفاق:

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو إدخال القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالبا.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام)

ولكن يعبر (يقتبس) الإنفاق المحلي cross domestic expenditure والذي يعكس الوجه الأخر لناتج المحلي الإجمالي cdp ــ قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الإهلاك الرأسمالي): وفقا للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع.

وتسمى أيضا هذه الطريقة بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة.

ــ كيفية الحساب بطريقة الإنفاق:

وفقا لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي:

حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق تمثل:

المستخدمات النهائية لتلك السلع والخدمات، وهي تتمثل فيما يلي: [2]

1/ نفقات الاستهلاك الخاص.

2/ مجمل الاستثمار المحلي الخاص.

3/ الإنفاق الحكومي (g) gouvernement.

[1] ــ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص190 .

[2] ــ محمد طاقة: أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص 265.

4 / صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات net exports (xh)

1) ــ نفقات الاستهلاك الخاص (c) Consomption :

وهي تشمل إجمالي نفقات القطاع المترلي وتشمل الإنفاق على السلع الاستهلاكية غير المعمرة كالطعام والشراب والماء والسلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والغسالات والثلاجات كما تشمل الإنفاق على الخدمات الاستهلاكية كالتعليم والصحة والهاتف.....الخ

2)مجمل الاستثمار المحلي الخاص (ig) Crass Investment:

ويشمل الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية وهي السلع والعدد والآلات التي هي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى فيندرج تحت مفهوم الاستثمار الاقتصادية طائفتان من السلع:

أ ــ السلع الرأسمالية أو الإنتاجية الجديدة مثل: الآلات والمصانع وبناء المكاتب ودور السكن التي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل ومزيد من فرص العمل للمجتمع ككل.

ب ــ الزيادة من المخزون من الموارد الأولية والمعدات والسلع النهائية:

ويعتبر هذا المخزون جزء من رأس مال مؤسسات القطاع الخاص أو إدارة الأعمال. [1]

3 ــ الإنفاق الحكومي (g) :[2]

يجب التميز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

أ ــ الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابلة سلعا أو خدمات ويناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

ب ــ الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة في مقابلة أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشترة من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات

[1] ــ أدم مهدي أحمد، مرجع سابق، ص 60ــ 61

[2] ــ محمد طاقة، مرجع سابق، ص 266، 268,

مشترة مأثره من موظفي الحكومة وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات، أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وما في الفائدة المدفوعة من الحكومة .

أي إن مشتريات الحكومة تمثل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور ومهايا لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو في القوات المسلحة بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحيانا لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجا جاريا للمجتمع.

بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المترلي الاستهلاكي عند إنفاقها.

4 ــ صافي المعاملات الخارجية أو ما في الصادرات (Xn) Net Exports:

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد حيث أن:

أ ــ الصادرات (X) Export:

تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية

بــ الواردات (M) Import:

وهي تعبر عن الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج سواء كانت على شكل سلع استهلاكية أو منتجات وبسيطة وأولية أو الآلات ومعدات.

وبالتالي ما في الصادرات عبارة عن السلع والخدمات مطروحا منها وإرادات السلع

والخدمات وما نسود الإشارة إليه هنا أن صافي الصادرات موجبا أو سالبا متوقفا على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر أو أقل من واردات السلع والخدمات، كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي إذن:

صافي الصادرات: الصادرات – الواردات

$$Xn = x - m$$

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية:

$$Gde = c + i + g + x - m$$

المطلب الثالث: أهداف وأوجه الإنفاق الحكومي:

أولا: أهداف الإنفاق الحكومي[1]:

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وإحداث مجموعة من الأثار المرغوبة وغير مرغوبة من قبل السلطات العمومية، إلا أنه من المفيد جدا التشبيه إلى عدة أمور:

ـــ عدم تجانس أشكال الإنفاق العام، وهذا ما يؤدي إلى أن تأثير كل نوع منها قد لا يكون مماثلا بالضرورة لتأثير نوع أخر.

ـــ إن الإنفاق في مجال معين لا يتوقف تأثيره عند ذلك المجال فحسب، فالإنفاق العسكري لا يتوقف تأثيره على المجال العسكري وإنما يمتد إلى المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية .....الخ

ـــ إن الأثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام ليست حتما هي تلك المرغوبة من قبل السلطات العمومية، فقد تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق هدف ما، لتجد نفسها أمام أوضاع غير متوقعة (نتيجة ضعف القدرة على التنبؤ، قلة موثوقية المعلومات.....)

ـــ يتوقف حجم التأثير على درجة التجاوب التي يبديها الأعوان الاقتصاديون أمام تصرفات السلطة العمومية، فقد يعبرون عن رفضهم لبعض التدابير مما سيؤدي إلى خلق أوضاع جديدة.

ألا أنه بالرغم من كل هذا، يبقى لسياسة الإنفاق العام أهدافها وأثارها، التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1 ـــ النمو الاقتصادي: حيث يبرز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف، والتي نقضي بأن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق حيث:

[1]– فائق جمعة العبيدي، مرجع سابق، ص 159.

المضاعف = 1/1 ــ الميل الحدي الاستهلاك:

غير أن أثر هذا المضاعف يتوقف على مدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، ولذا تجد أكثر الحكومات تتبع سياسة اتفاقية توسعية، الهدف منها هو استعمال زيادة الإنفاق لتحقيق النمو الاقتصادي.

2 ــ تحقيق مستوى معين من الأسعار:

حيث يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على أسعار، تخفيض رفعا أو تثبيت، فمثلا دعم الدولة لبعض الخدمات والمنتجات يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق وسياسة الدعم عن طريق المفوضات تكبح التضخم متمنع ارتفاع الأسعار، لأنها تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي، على عكس النفقات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك لأن التمويل عن طريق القروض والإصدار النقدي إنما يرفع من حجم الكتابة النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض وبالتالي ترتفع الأسعار.

3ــ توزيع الدخل:

تسعى الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العلم إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فمثلا ذوي الدخول المنخفضة تقوم الدولة برفع مداخيلهم حتى ولو كان ذلك بطريقة منحهم إعانات نقدية، أما أصحاب الدخول المرتفعة فتعمل الدولة على تخفيض دخولهم عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية، ومنها تكون الدولة قد حملت على إيرادات من ذوي الدخول المرتفعة وأنفقتها على ذوي الدخول المنخفضة.[1]

ثانيا: أوجه الإنفاق الحكومي:

تستخدم النفقات العامة في الاقتصاد، في مجموعة من المجالات نوردها على النحو التالي:

ــ الإنفاق على إنشاء المرافق العامة في قطاعات التعليم، والصحة، والتدريب من خلال إنشاء المستشفيات، والجامعات، والمدارس، والحدائق، والمرافق العامة.

ــ الإنفاق على التأمينات الاجتماعية مثل إعانات الفقر والبطالة، وبرامج الحماية الاجتماعية، ونفقات التقاعد.

[1] ــ مصطفى جاب الله، مرجع سابق، ص 13ــ 132

ـــ دعم بعض السلع الأساسية الموجهة لشريحة كبيرة من السكان مثل الأدوية والقمح، والأرز، وتقديم المعونات العينة والنقدية لهم.

ـــ الإنفاق على شراء المستلزمات الرأسمالية التي يحتاجها الأجهزة الحكومية المختلفة كالأثاث والسيارات.

ـــ توفير الرواتب والأجور للعاملين في المؤسسات الحكومية والعسكرية، وبدلات التنقل والسفر وغيرها من النفقات، لتسيير أعمال وشؤون الدولة.

ـــ إنشاء بعض المشروعات أو المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، والتي توفر خدمات عانة للسكان مثل: دائرة المرور، والأحوال المدنية والجوازات، والبلديات، والكهرباء، والمياه، والبريد.

ـــ الإنفاق العسكري في الدولة لضمان الأمن والاستقرار السياسي فيها.[1]

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الدعم الحكومي:

يقصد بالنفقات التحويلية (الدعم الحكومي)، هي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة من إجراء إنفاقها على سلع وخدمات نقل القوة الشرائية من جهة إلى جهة أخرى، لذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة.

المطلب الأول: ماهية الدعم الحكومي

أولا: نشأة الدعم الحكومي:

تاريخيا برزت في أوائل القرن التاسع عشر سياسات الدعم الحكومي انطلاقا من الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي. وخلال مرحلتي الحربين العالميتين تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للحفاظ على الأغذية كإنتاج محلي، وتطبيقها لازال ساري المفعول عبر العالم كحصول المزارعون في الاتحاد الأوربي 45 مليار دولار في شكل اعانات مباشرة لقطاع الزراعة. فهي عبارة عن مساهمة مالية تمنحها الحكومة أو هيئة عامة بغية تحقيق منفعة لمن يحصل عليها من أجل تحقيق مجموعة من أهداف اجتماعية أو اقتصادية أي أداة تستعمل من طرف الدولة لإحداث تأثيرات في الحياة الاقتصادية [2].

[1] ـــ إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، عمان، ص 161ـــ 162.

[2] – سي محمد كمال، بن هدي اكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة ونمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بالحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2021، المجلد 02 ، العدد 01 ، ص22

في الحالة الجزائرية، ارتبط مفهوم الدعم الاجتماعي بمشروع الدولة الاجتماعية وشعار العدالة الاجتماعية، إذا تجسد ذلك في المواثيق المؤسسة للدولة، بداية من بيان أول نوفمبر كوثيقة مؤسسة للدولة الجزائرية المستقلة والحديثة تحت عنوان بناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية، ثم دستور 1976 وتحديدا المادة 11 في معرض حديثها عن النظام الاشتراكي والنظام الاقتصادية الاجتماعي الذي تقوم عليه. ولقد تمظهر ذلك واقعا في دعم قطاعات واسعة لها علاقة الخدمات الاجتماعية كالصحة، والسكن، والحماية الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية، ودعم الطاقة. وهي قطاعات انسابت فيها مخصصات الدعم الاجتماعي في كل القوانين المالية على مر السنوات والحكومات. ومع صدور القانون 84_17 جويلية 1984 تحت عنوان (التدخلات العمومية) في المادة 24 من القانون، أصبحت مسألة الدعم الاجتماعي بندا ثابتا في قوانين المالية، كضرورة حتمية مؤكدة على عدم تخلي الدولة عن كينونتها الاجتماعية.

ارتبط الدعم بما يعرف بهيكل التحويلات الاجتماعية والذي ضم دعم الأسر (دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، التعليم، الطاقة، السكن، الصحة، وخصوصا فئة المجاهدين والمتقاعدين، وذوي الاحتياجات الخاصة). يمكن ملاحظة الأثر المالي والاجتماعي لهذه التحويلات مع بداية العهدة الرئاسية الأولى للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة (1999_2004)، وذلك طبعا عائد إلى حالة الاستقرار السياسي الذي رافقه تحسن ملحوظ في أسعار النفط وتزايد التحصيل من الجباية البترولية، الممول الأكبر للخزينة العمومية. وهذا ما نلاحظه بالنظر إلى تصاعد قيمة هذه التحويلات 315 مليار دينار سنة 2001 إلى 1207.8 مليارات سنة 2009، ثم 1760 مليارا سنة 2018 ليصل الى 1942 مليار دينار في قانون المالية الجديدة سنة 2022.[1]

ثانيا: مفهوم الدعم الحكومي

يمثل الدعم الحكومي إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة لتأثير على الحياة الاقتصادية ويمكن إعطاء تعريف لسياسية الدعم الحكومي كالتالي:

[1] سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، بين الاسقف المالية وموازنات المحاسبية، 14 فبراير 2023، اقتصاد، الجزائر/ الحماية الاجتماعية، www.arab-reform.net

يعرف على أنه: تلك الإعانات المالية والمنح والمنافع الاجتماعية الأخرى وجميع التحويلات غير المعوضة وغير القابلة للسداد، [1]

ويعرف أيضا: أنه أي مساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابلة ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي.[2]

كما تعتبر سياسة الدعم سياسة فعالة لمعالجة الاختلالات التي تنتج في السوق، من خلال عملها على خلق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ويهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية، واقتصادية، حيث يمثل الدعم مجمل النفقات النقدية والعينية التي تتحملها الدولة، وتقدمها للأفراد لتحسين المستوى المعيشي لهم أو تقديمها للمنتجين لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.[3]

وتعرفه وزارة المالية الجزائري: تعتبر أن الدعم الحكومي ينصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين سواء بصورة مباشرة (الدعم الصريح) أو غير مباشرة (دعم ضمني) قصد التخفيف من عبء تكاليف المعيشة عن كاهل الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية. [4]

ثالثا: أهداف الدعم الحكومي:

تسعى الدولة من خلال تطبيق سياسة الدعم الحكومي إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية

[1] ـــ سي علي محمد علي كمال، بن حبيب عبد الرزاق، " تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دفاتر mecas، رقم 2، 2019، ص 01.

[2] ـــ البشير عمارة، "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر "، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي أفلو، الأغواط ـــ الجزائر، ص 61.

[3] ـــ قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ـــ 3ـــ ، ، 2019/ 2020م ، ص 14 .

[4] ـــ حنصال أبوبكر، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد07 ،2018، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، ص 112.

– الأهداف السياسية:[1]

- دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد
- تقديم المساعدات المالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعما الزراعة، الصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص
- تجد الإعانات مبرراتها لاعتبارات سياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع ويمكن أن يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لربع الغاز والنفط:
- توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول
- الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين: رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية.

– الأهداف الاقتصادية[2]**:**

- توفير البنية التحتية والخدمات المساعدة للقطاعات الإنتاجية والأنشطة المختلفة.
- تحفيز النمو الاقتصادي للبلد من خلال زيادة الطلب الفعال كنتيجة لزيادة الدخول والاستثمارات تنويع القاعدة الاقتصادية وهيكلها من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وبالتالي تنويع مصادر الدخل الوطني.
- تشجيع الصادرات من خلال تقليص تكاليف الإنتاج وجعل أسعارها أكثر تنافسية في الأسواق العالمية.
- تحفيز الطلب المحلي من المنتجات المحلية لمنافسة السلع المستوردة لتشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] ــ البشير عمارة، مرجع سابق، ص 62.

[2] ــ قدار مريم، مرجع سابق ص 15-16.

- ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق تشجيع الاستثمارات.
- تحقيق الأمن الغذائي سواء عن طريق توفير الغذاء من الإنتاج المحلي، أو عن طريق إمكانية الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.
- تحقيق التنمية الصناعية عن طريق تطوير صناعات جديدة من جراء دعم الدولة.

الأهداف الاجتماعية:[1]

للدعم أهداف اجتماعية تتمثل في:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقيل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل بين فئات المجتمع.
- التخفيض في نسب البطالة وتوفير مناصب العمل عبر ارتفاع المؤسسات المنتجة في القطاعات الاقتصادية، ومساعدة في الحصول الفئات الهشة والدخل الضعيف على السكن اللائق.
- تحسين المستوى المعيشي ورفاهية الاجتماعية للمواطنين للتأكيد على الدور الاجتماعي للدولة.
- توفير حماية الاجتماعية لفئات المتقاعدين وكبار السن والمحتاجين عبر توفير مصدر دخل لهم.
- مساعدة الأسرة على مجابهة المشكلات والتعقيدات المادية من أجل تكوين وبناء الأسرة سليمة. رفع المستوى الصحي والغذائي للفئات الاجتماعية غير القادرة عبر توفير السلع والخدمات مدعمة.

رابعا: أسباب ظهور سياسة الدعم:[2]

لعبت المنظمات التطوعية الدور الريادي في الرعاية الاجتماعية حتى بداية القرن العشرين واتسع نطاق الخدمة الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة والاهتمام بتقديم دخل مناسب لكل مواطن وتوفير مستوى مقبول من الخدمات الاجتماعية المختلفة الأخرى (الصحة، التعليم ، تدعيم الأسعار ....الخ) ليصبح لدولة الدور الرئيسي في هذا المجال، ونتج عنها ارتفاع تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية على

[1] ـــ دندن فتحي حسن، تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000-2020ن المجلة الجزائرية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الثاني، 2022، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 79.

[2] ـــ بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، المجلد 16، السنة 2020 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، ص 194، 195.

موازنة الدولة، غير أنه مع مجيء العولمة ظهرت عدة متغيرات حديثة أسفرت عنها أفكار جديدة في مراجعة سياسة الدعم الاجتماعي لتقليص الإنفاق الحكومي، وذلك بتسليم الاقتصاد للقطاع الخاص بحيث كانت الدول الصناعية في فترة الحرب العالمية الثانية تخصص الإنفاق معدل 20 % من إجمالي الناتج المحلي الموجه للأغراض الاقتصادية، والاجتماعية ـــ ليرتفع إلى 47 % في التسعينيات، فبنفس الفترة نجد الولايات المتحدة الأمريكية زادت نسبة الإنفاق من 9 % إلى 34 % ومن 10 % إلى 69 % في السويد ومن 19 % إلى 54 % في هولندا.

تسعى كل الدول إلى تحقيق عدة أهداف عامة من خلال السياسة الاجتماعية كضمان العيش الكريم للمواطن، تصحيح الفوارق في الدخل، التقليل من الفقر والسهر على مراقبة الفوارق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ولا يتم تحقيق تلك الأهداف إلا بوجود موارد مالية كافية لتمويل البرامج المسطرة من طرف الدولة ضمن استراتيجية التنمية، وهذا المشكل تواجهه خاصة الدول التي تعتمد اقتصاداتها على اقتصاد الربح واتفاقه على السياسة الاجتماعية، لأن هذه السياسة مبنية على مبدأ العدالة وضمان الحماية الاجتماعية.

تتمثل المشكلة التي تواجهها الدولة في كيفية زيادة المنافع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تخصيص مبالغ مالية لتوفير الرفاه الاجتماعي للأفراد في ظل تطور الحياة الاقتصادية والحاجة الاجتماعية، وتحسينه دون إعاقة النمو الاقتصادي من خلال تقديمها على شكل: إعانة عينة أو نقدية أو على نحو أخر دون مقابل.

" لهذا جاءت سياسة الدعم على أساس تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي فالأمر يعد ضروريا وصعبا في أن واحد من أجل ترشيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية

ولا يتم ذلك إلا بتحسين وترقية النتائج الاقتصادية من خلال ربط دائرة النمو البشري بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد، وكان ألفرد مرشال alfred marshall من بين الرواد المميزين في السياسة الاجتماعية، وأول ما حاول ربط العائد بالنفقة من الاستثمار التي تنفق في مجال التعليم، إذ قرر بأن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر .

المطلب الثاني: أنواع وحجج الدعم الحكومي

أولا: أنواع الدعم الحكومي:

يتنوع الدعم الحكومي للمؤسسات ومن أهم أنواعه: الدعم المباشر (الدعم الصريح) والدعم غير مباشر (الدعم الضمني) والدعم العيني والدعم النقدي، وفيما يلي عرض لكل منها:

1ـــ وفق أثره على الموازنة العامة للدولة: وينقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

أ ـــ الدعم المباشر: وهو الإنفاق العام الذي يكون بصورة واضحة وصريحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج وفق نبد النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم السلع الغذائية والتعليم .....الخ، وهذا النوع من الدعم يكون من سهل قيامه وتحليل عوامل تزايده وكذلك طرق ترشيده .[1]

ب ـــ الدعم غير مباشر: [2]

لا يظهر الدعم الغير مباشر في الميزانية العامة الدولة بشكل مباشر، ومن الصعب قيامه حيث ينفذ بصفة خاصة على قطاع الأعمال ومن الأمثلة نجد:[3]

ب 1 الدعم الضمني

يحدث هذا النوع من الدعم عبر إلزامية تحديد أسعار السلع والخدمات أقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج، وإجبار المؤسسات على بيع بتلك الأسعار ويطلق على هذا النوع من الدعم بإعانة التوازن أو إعانة سد العجز

ب.2 الإعفاءات الضريبية

الإعفاءات الضريبية سواء كانت في شكل تنازل كلي أو جزئي عن دفع ضرائب، فهو عبارة عن نوع من أنواع الدعم غير المباشر، لأنه ينتج عنه انخفاض في الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض تحصيلها، ولهذا فإن هذا النوع من الدعم يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

---

[1] ـــ دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022 جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم، الجزائر، ص 356.

[2] ـــ دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، تقييم سياسة الدعم الحكومي في الفترة (2000 ـــ 2020) ،مرجع سابق، ص 77.

[3] ـــ دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01. جوان 2021، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص 552، 553.

ب.3 الدعم المستتر

وهو عبارة عن بيع سلع المحلية مهما كانت نوعها مادة سلع استهلاكية أو وسيطة أو بيعها إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار أقل من أسعار الاستيراد أو التصدير.

ب.4 دعم سعر الصرف:

وهو عبارة عن تقديم الدولة سعر صرف تمييزي للمنتجات المستوردة وتخفيض تكاليفها، من أجل أن يتحصل المستهلك على تلك المنتجات بأسعار منخفضة وهذا عبر رفع سعر الصرف هذه السلع.

ب 5 الدعم الجمركي

وهو يمثل إعفاءات أو تخفيضات من الرسوم الجمركية لمجموعة من الواردات، يتم اعتماد إعفاءات على الواردات من السلع الأساسية أو الآلات ومستلزمات التي تدخل في عملية إنتاج السلع للتخفيف من التكاليف المعيشية وحدة تزايدها.

2- أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه:

ينقسم الدعم من حيث شكل تقديمه إلى دعم نقدي والدعم العيني:

أ ــ الدعم النقدي:

هو الدعم الذي يتم منحه للمستفيدين على شكل دخول نقدية لزيادة من قدرتهم الشرائية وعلى الحصول السلع والخدمات المعروضة في السوق، ومن أمثل على ذلك إعانة العجزة والشيخوخة وإعانة البطالة [1] ، ويشمل:

أ ــ أ: المساعدات الاجتماعية النقدية: مثل منح المعاقين وكبار السن.

أ ــ ب: المساعدات العائلية الخاصة: تدعيم قدرة الأسرة على الحفاظ على رعاية أبنائها وتعليمهم.

أ ــ ج: التحويلات النقدية المشروطة: هي التحويلات التي تقدم بشروط مثل تحسين الحالة الصحية.

ب ــ الدعم العيني: وهو المعروف لدى غالبية الدول النامية، حيث تتدخل الدولة بتوفير سلع وخدمات بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد ويشمل:

[1] ــ دندن فتحي حسن، نفس المرجع، ص 356.

ب ــ أ: برامج دعم الغذاء: كالدعم العام للأسعار، المطاعم المدرسية .....

ب ــ ب: برامج دعم الطاقة: توفير المنتجات البترولية بأقل من قيمتها .....

ب ــ ج: برامج دعم السكن: كتوفير السكن مجانا، تخفيض فائدة قروض الإسكان.[1]

ثانيا: الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسات الدعم الحكومي

الحجج المؤيدة والمعارضة للدعم الحكومي[2]

أولا: الحجج المؤيدة للدعم الحكومي

1. الآثار المباشرة لإلغاء الدعم:

يعد الدعم ضريبة سلبية على السلع والخدمات المدعمة وبالتالي فإن إلغاء الدعم يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وزيادة في تكاليف المعيشة خاصة في السلع الغذائية، وهناك بعض السلع مهما زادت أسعارها بسبب الغاء الدعم لن يترتب عليها انخفاض في الاستهلاك ومثال ذلك رغيف الخبز فمهما زاد سعره لن تقل الكمية المستهلكة منه بل من الممكن ان تزيد مقارنة بالسلع البديلة كالأرز على سبيل المثال. ومن ثم سيترتب على ارتفاع أسعار تلك السلعة زيادة في تكاليف معيشة المستهلكين بشكل متباين وفقًا لمستويات الدخول، ويترتب على إلغاء الدعم بإن الأضرار المترتبة عليه لطبقة الفقراء ومحدودي الدخل تكون سيئة للغاية لانخفاض دخولهم مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة.

وتكون الطبقات الفقيرة مضطرة لتغيير نمط الاستهلاك الغذائي فيتم التقليل من السلع مرتفعة الثمن مثل اللحوم والدواجن وتعويض ذلك باستخدام النشويات رخيصة الثمن. أما بالنسبة لطبقة الأغنياء فإن إلغاء الدعم لن يؤثر عليهم لوجود مدخرات لديهم تواجه الزيادة في تكاليف وأعباء المعيشة.

2 – الآثار غير المباشرة لإلغاء الدعم أصلًا:

تتمثل الآثار غير المباشرة في ارتفاع أسعار العديد من السلع التي لم تكن مدعمة أمثلة ذلك ارتفاع أسعار المسلي النباتي عندما يُلغى الدعم عن الزيت، ومن وارتفاع أسعار المكرونة عند إلغاء الدعم عن الدقيق،

[1] ــ قدار مريم، مرجع سابق، ص 18.

[2] - رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة، اثار الاقتصادية و الاجتماعية المرتبة على الدعم الحكومي في مصر، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية)مجلة علمية محكمة ، (ISSN :2537-0758)، ص 449-451 .

وارتفاع أسعار اللحوم عند إلغاء الدعم عن الذرة التي تستخدم كعلف للماشية... الخ. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يبيعها القطاع الخاص والتي لم تكن مدعمة أصلًا.

وبالتالي فإن إلغاء الدعم سيترتب عليه سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، بل قد يترتب على ذلك زيادة في الأسعار بأكثر من مقدار الدعم، وينتج عن ذلك ارتفاع الرقم القياسي للأسعار وزيادة التضخم، وتتدهور الأحوال المعيشية لأصحاب

الدخول الضعيفة، ويعد ذلك من أهم العوامل التي تسبب الإحساس بغلاء المعيشة. كما إن إلغاء الدعم عن بعض السلع سيؤدى إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة خاصةً العمالة الزراعية والصناعية مما يؤثر بالسلب على القطاعين الزراعي والصناعي وانخفاض مستوى المعيشة.

3-الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي:

إن إلغاء الدعم سيؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، فإن ارتفاع أسعار المحروقات على سبيل المثال من شأنه أن يؤدى إلى التضخم، حيث سيترتب على زيادة أسعار المحروقات ارتفاع أسعار السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية لارتفاع تكاليف النقل، ولذلك نجد الحكومات وخاصة في الدول النامية تتخوف بشكل كبير من إلغاء الدعم.

ـــ ويترتب على إلغاء الدعم تولد مشكلات جديدة نلخصها في الآتي[1]:

أ. إلغاء الدعم سيؤدى إلى المطالبة بزيادة الأجور، حيث أن إلغاء الدعم يؤدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية بما يعادل قيمة إلغاء الدعم.

ب. إلغاء الدعم سيؤدى إلى تضرر الطبقات الفقيرة بسبب ارتفاع الأسعار التي تفوق قدراتهم المالية، وبالتالي عدم تحقيق الإشباع المستهدف للمواطن.

ج. يترتب على إلغاء الدعم غياب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وظهور طبقات معدومة ومحرومة، واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع.

الآثار السلبية لإلغاء الدعم على المستوى السياسي: إن إلغاء الدعم يترتب عليه رفض شعبي كبير لأن ذلك سيؤثر عليهم سلبيًا؛

ـــ دخولهم الحقيقية ويتولد على إلغاء الدعم مشكلات سياسية نلخصها فيما يلى:

د- عدم تقبل معظم طبقات المجتمع لقرار الحكومة بإلغاء الدعم ويترتب على ذلك رفضًا شعبيًا بشكل كبير.

[1]- مرجع نفسه، ص 450

ه – اندلاع ثورات الجياع الذين يعتمدون في حياتهم اليومية على أسعار السلع المدعمة.

ثانيا: حجج إلغاء الدعم الحكومي

يرى أصحاب هذا الرأي بإبقاء الدعم على ما هو عليه لوجود مزايا يتمسكون بها وان الآثار السلبية في الابقاء على الدعم لا تبرر التضحية به، وقد تصدى أصحاب هذا الرأي للذين ينادون بإلغاء الدعم للحجج التالية[1]:

1.تسريب الدعم لغير مستحقيه: لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهل هذه الحجة فإنه بالنظر إلى الواقع العملي نجد أن الدعم يصل إلى جميع طبقات المجتمع فالمواد البترولية ووسائل المواصلات بمختلف أنواعها يستفيد من دعمها جميع طبقات المجتمع، في حين أن سياسة الدعم تهدف لحماية طبقات الفقراء ومحدودي الدخل، فالمسئولية تقع على عاتق الحكومة في تحديد الفئات المستحقة للدعم، ويجب عليها أن تضرب بأيدي من حديد على هؤلاء الوسطاء والمتاجرين في قوت الشعب بكل ما تمتلك من وسائل الردع بدلا من إلغاء الدعم.

2 – خسائر بعض شركات القطاع العام في ظل سياسة الدعم:

إن قيام شركات القطاع العام ببيع منتجاتها بأقل من سعر التكلفة، فيترتب على ذلك تحقيق خسائر لتلك الشركات، فتقوم الدولة بتعويضها لكي تستمر في الإنتاج. وهذه الحجة مردود عليها أن تحديد الدولة لمبالغ معينة لدعم شركات القطاع العام، فإن هذا الدعم لابد وأن يكون محددًا في الموازنة العامة للشركة، ومن ثما يتحدد الإنتاج وكميته على أساسه. وإذا كان حجم الإنتاج الذي تم تحديده مسبقا لا يتناسب مع حجم طلب السوق، فإن ذلك سيؤدى إلى خلق السوق السوداء، فيقوم القطاع الخاص بإنتاج نفس السلعة وبيعها بسعر أعلى فيحقق أرباحًا.

كما أن الدعم لا يقدم لجميع الصناعات، فهو يُقدم للصناعات الوليدة على أمل أن تنخفض تكاليف الإنتاج لديها مع مرور الوقت وتزول الحاجة إلى الدعم. لذلك من الضروري أن تتخذ الحكومة خطوات إيجابية وإجراءات إدارية لضمان وصول الكمية التي ينتجها القطاع العام إلى المستهلكين المستهدفين من الدعم. ويجب اختيار الصناعات التي تدعمها الحكومة للقطاع العام فهناك صناعات لا يعد الدعم لها مفيدًا للفقراء ومحدودي الدخل، فيستفيد منها الأغنياء دون غيرهم والأمثلة عديدة على ذلك مثل السيارات وأجهزة التكييف وغيرها، فمهما كان مقدار الدعم على صناعة السيارات مثلا، فإن ثمن السيارة يتعدى مئات الآلاف من الجنيهات

[1]-مرجع نفسه، ص 451.

وبالتالي فان صناعة السيارات لا جدوى منه لأن طبقة المستهلكين تكون للأغنياء فقط دون دعم الفقراء ومحدودي الدخل، فبدلا من إلغاء الدعم أو تخفيضه، فإنه يجب انتقاء السلع التي يتم دعمها بناءً على دراسة معمقة لحاجة الفقراء ومحدودي الدخل.

3.دعم السلع يؤدى لعجز الموازنة العامة والتضخم:

لا شك أن من أهم أسباب التضخم في الدول النامية يرجع إلى عجز الموازنة العامة للدولة، ويعد الإنفاق الحكومي على الدعم هو من أحد الأسباب الرئيسية للتضخم. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01: الحجج المؤيدة والمعرضة للدعم الحكومي

الحجج المؤيدة	الحجج المعارضة للدعم الحكومي.
حماية الفقراء ومحدودي الدخل. زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين. حماية الصناعات الناشئة. تحسين الظروف المعيشية صحة، سكن، تعليم...) وتنمية الاستثمار في البشر. إعادة توزيع الدخل أو الثروات وتقاسمها اعتبار سياسي، قد يتعلق بالحملات الانتخابية أو المضي في الدعم من قبل على الحكومات. الساسة والاستفادة منه تحت مظلة حماية الفقراء.	التكاليف المالية المرتبطة بالميزانية. الأثر السلبي على ميزان المدفوعات وعجز الميزانية، خاصة تشوهات في الأسعار وتشوهات قطاعية. الإخلال بالعدالة إذا كان الدعم للجميع دون تمييز. الإفراط في استهلاك المواد المدعمة إلى حد التبذير. الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاص وإزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة. الأثر السلبي على البطالة وخفض إنتاجية العامل وجمود أسواق العمل والضغط المستمر إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة أو التعليم تسهم في النمو الشمولي. تهريب المواد المدعمة الحدود نتيجة فوارق الأسعار

المصدر : بن قيدة مروان، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 26، المجلد 17 سنة 2012، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر ، ص 20.

المطلب الثالث: أثر الدعم الحكومي ومصادر تمويله

أولا: أثر الدعم الحكومي:

إن أثر الدعم يكون مغايرا الأثر الضريبة كون أن الحكومة تتحمل جزء من السعر بدلا من أن جزء منه في حالة فرض الضريبة، وهو بذلك يكون بمثابة ضريبة سالبة، وفي هذه الحالة فإن المنتج يحصل على سعر يزيد على سعر التوازن على سلعته بمقدار الدعم المقدم والشكل البياني (01) يوضح أثر الدعم

الشكل رقم (01) : أثر الدعم الحكومي

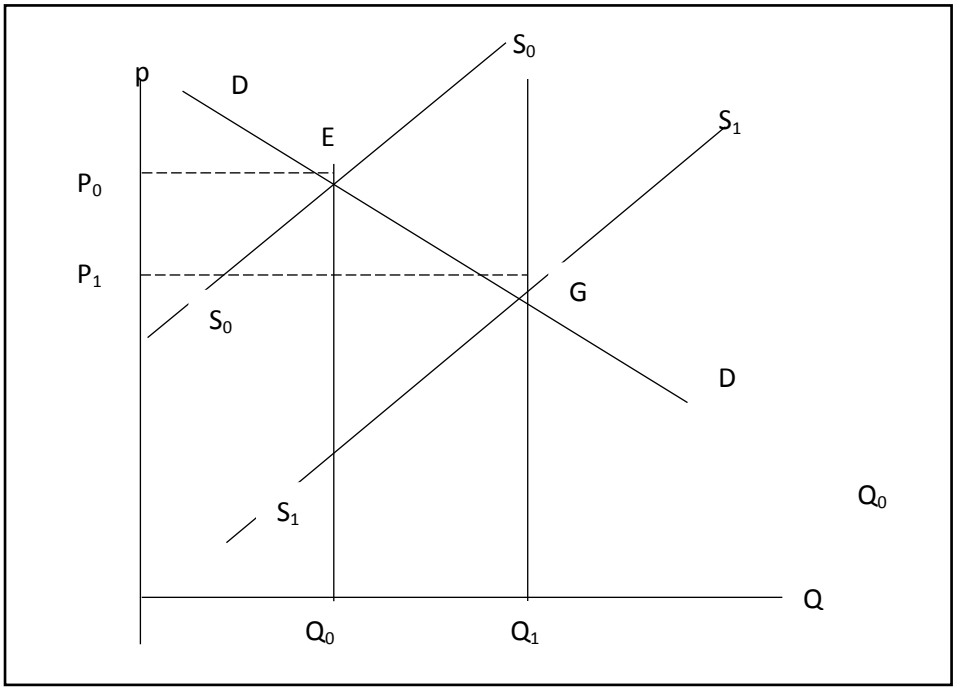

المصدر: كمال علاوي القتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ،الاقتصاد الجزئي ، دار المناهج لنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ،2010م ،ص136 .

يمثل هذا منحنى العرض و d منحنى الطلب، و إن التوازن يحدث عند النقطة e و السعر التوازني هو opo وكمية التوازن هي: oqo وعند تقديم الدعم فإن منحنى العرض سوف ينتقل إلى S_1 و يكون التوازن عن النقطة g و كمية التوازن op1، و هي أكبر من كمية التوازن بدون الدعم و السعر هو op1، وهو أيضا أقل من سعر التوازن السابق، والدعم و يمثل المقدار ef = hg، إلا أن السعر الذي يستلمه المنتج سوف يعادل السعر الذي يدفعه المستهلك op1 مضافا إليه مبلغ الدعم hg ، أي :

$$hq1 = q1g + Hg$$

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت منحنيات العرض والطلب أقل مرونة فإن التوسع بالناتج سوف يكون منخفضا ويكون الدعم ذا فاعلية إذا كانت منحنيات الطلب والعرض مرنة.[1]

ثانيا: مصادر تمويل الدعم:

1: الضرائب: تعتبر من أهم مصادر تمويل الدعم، وتقتطع الضرائب على أصحاب الدخول المترفعة وتحول إيراداتها إلى دعم المنتجات الأساسية لأصحاب محدودي الدخل، وبالتالي الضرائب تمول الدعم بهدف إعادة توزيع الدخل، وبالتالي الضرائب كانتقال جزء من القدرة الشرائية لبعض الأفراد وإضافتها إلى القدرة الشرائية لفئات المحتاجة وأصحاب الدخل الضعيف.

2 ــ التمويل التضخمي: التمويل التضخمي هو عبارة عن قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة، ويتم توسع في الائتمان المصرفي، وهذا بسبب زيارة عجز في الموازنة العامة للدولة، والناتج عن خلل في هيكل الضريبي في الدول النامية نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره تزامنا مع ازدياد النفقات العامة.[2]

3ــ المعونة الغذائية:[3]

تعد المعونة الغذائية مصدر هام لتمويل الدعم وتتكون غالبا من فائض السلع الزراعية المقدمة من الحكومات و الهيئات المانحة للمعونة وقد تكون المعونة في شكل قروض ميسرة أو منح غذائية مجانية وهناك العديد من الجهات المانحة للمعونة منها المنظمات التطوعية الخاصة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسوق الأوروبية المشتركة حيث تقوم تلك المنظمات بتوفير المعونات الغذائية للدول النامية ويتوقف مدى اعتماد الدعم على المعونة على حجم هذه المعونة ومدى استمراريتها والعلاقات السياسية بين الدول المانحة والدولة المتلقية للدعم.

---

[1] ــ كامل علاوي القتلاوي: حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي: دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص 136ــ 137.

[2] ــ دندن فتحي حسن، مرجع سابق، ص 554.

[3] ــ عطا الله أبوسيف أبادير، إسراء ياسر أحمد صيام، إصلاح منظومة الدائم وانعكاساته على سوق الصرف الأجنبي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 04، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، ص 638.

خلاصة الفصل الأول:

إن للإنسان حاجات متعددة ومتزايدة يعمل دائما على إشباعها من حاجات فردية يتم إشباعها عن طريق النشاط الخاص، أما الحاجات الجماعية فيعهد اشباعها إلى الهيئات العامة كالأمن والعدل والقضاء ....، وهي حاجات لا يمكن وفقا لطبيعتها أن يقوم بإشباعها غير الهيئات العامة بسبب ما يتطلبه ذلك من استخدام سلطة الأمر والنهي التي هي من اختصاص الدولة وهيئاتها العامة، ويمثل مجموع هذه الحاجات محور النشاط المالي والاقتصادي لدولة وإذا كانت الأخيرة بعكس الأفراد، ونظرا لما لها من سيادة وسلطة، وتقوم بتحصيل ما يلزم من الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها، فإن تعدد وظائف الدولة، وتزايد حجم الإنفاق العام، ومحدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والاسراف .

لذا يعتبر الإنفاق والدعم الحكومي من أهم المتغيرات الاقتصادية والأمور الضرورية التي حظيت باهتمام العديد من صانعي السياسات الاقتصادية، ونظرا لأهميتها الكبيرة ولنتائجها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وإن الفهم الحقيقي لهذه المتغيرات يؤدي إلى معرفة كيفية التحكم فيها.

ولهذا قمنا في هذا الفصل بمحاولة تقديم وتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المتغيرات انطلاقا من التعاريف الخاصة بالإنفاق الحكومي وكذا تعاريف المتعلقة بالدعم الحكومي.

الفصل الثاني

تحليل واقع الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

تمهيد:

تلجأ حكومات دول العالم إلى دعم بعض السلع والخدمات بدرجات متفاوتة فيما بينها بهدف تقديمها إلى المواطنين بأسعار مخفضة تتناسب مع مستوى دخولهم أو لمواجهة الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية التي تتعرض لها بعض المناطق ويعرف الدعم بأنه تقديم السلع الاستهلاكية والخدمات الأساسية للمواطنين بأسعار أقل من سعر التكلفة مثل بعض السلع الاستهلاكية كالخبز والسكر والأرز والمياه والكهرباء والخدمات مثل التعليم والصحة ووسائل النقل العام على أن تتحمل الموازنة العامة للدولة الفروق بين السعر الحقيقي للمنتج او الخدمة والسعر الدي يتم تقديمه للمواطنين.

على الرغم من الهدف النبيل، الا أنه مع توسع البلدان، ومن بينهم الجزائر في سياسات الدعم، شكل ذلك ضغطا متزايد على ميزانيات الدولة، ومسألة استدامتها المالية، كما شجع وبدون قصد من الهدر والاستهلاك المفرط والتهريب عبر الحدود للمواد المدعمة، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تتبع انتهاج سياسة اصلاح الدعم الحكومي وجعلها أكثر كفاءة، ومن هنا ارتأينا ان نقسم فصلنا هذا الى مبحثين رئيسيين

كالتالي:

ـــ المبحث الأول: واقع الدعم الحكومي في الجزائر خلال 2010ـــ 2022.

ـــ المبحث الثاني: تقييم الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010ـــ 2022.

المبحث الأول: واقع الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

تعتبر قضية الدعم أهم القضايا المؤثرة ومثال للجدل في كل الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن الدول النامية ومن بينهم الجزائر ولأسباب عدة تعد الأكثر احتياجا لنظم دعم فعالة وتمويل مادي لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحماية الاجتماعية لشعوبها.

المطلب الأول: نظرة تاريخية للدعم الحكومي في الجزائر

مرت سياسات الدعم في الجزائر بعدة مراحل، اتسمت كلها بارتفاع الدعم لكل من الزيت، الحليب، السكر، الدقيق بأنواعه، الكهرباء، الغاز، السكن الاجتماعي بمختلف صيغه.

أولا: الدعم الحكومي بعد الاستقلال

لا يمكن مناقشة موضوع الدعم الاجتماعي من زاوية الاقتصاد حصرا في الحالة الجزائرية، إنه موضوع عابر لأدوات التحليل الاقتصادي والمالي ليطرح نفسه مادة للبحث التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصاد السياسي، فلطالما عرفت الدولة الجزائري نفسها بكونها دولة اجتماعية وذلك تماهيا مع تلك الأيديولوجي المؤسسة لها في سياق تاريخي فارق، وهي حرب التحرير وظروف الاستقلال، فكما كانت الأخيرة نتيجة نضال ضد الاستعمار.

فإنها كذلك نتيجة صراع مع الفقر والأمية والتفاوت الطبقي الذي ورثته الدولة الوليدة بعد الاستقلال، لقد تأسست العلاقة بين الدولة والمجتمع لما يقرب من ستين سنة من الاستقلال، على شكل من الرعاية أو " الدولة الحامية " لمواطنيها (أو رعاياها)، وتمظهرت هذه العلاقة في العديد من السياسيات العمومية الممولة ريعيا والمؤدلجة سياسيا، رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية، وحتى الأمنية التي مرت بها البلاد.

يحيلنا فهم سياقات ظهور الدولة الاجتماعية في الجزائر، إلى إدراك حالة الهشاشة والفقر والتخلف التي عرفها مجتمع خرج من استعمار طويل الأمد، مزق كل البنى الاجتماعية و الاقتصادية، وقد صادر هذا الاستعمار كل مصادر الثروة، ورمى بغالبية فئات هذا المجتمع إن العوز والأمية والمرض، وانعدام أي شكل من أشكال الخدمات لقد مثل الاستقلال حالة انتفال من دولة قهر احتلالي وظلم اقتصادي واجتماعي، إلى دولة الاستقلال

العادلة في توزيع مواردها والحامية لمواطنيها غير أن هذا الانتقال المضطرب والعنيف والسريع، لعبت دورا حاسما في تشكيل سمات العلاقة بين الدولة الفتية والاقتصاد والمجتمع.

مثلت سياسات الدعم الإجتماعي الممولة رجعيا والمنسابة في قنوات السياسات العمومية، إحدى أهم أدوات السلطة في تأسيس شرعيتها (الشرعية التنموية) لعقود، إذا كانت الخيارات الاقتصادية للسلطة منذ الستينات القرن الماضي. "[1]

ثانيا: الدعم الحكومي اثناء السبعينيات والثمانينيات

ارتبط مفهوم الدعم الاجتماعي في الحالة الجزائرية بمشروع الدولة الاجتماعية وشعار العدالة الاجتماعية، إذ تجسد ذلك في المواثيق المؤسسة للدولة، بداية من بيان أول نوفمبر كوثيقة مؤسسة للدولة الجزائرية المستقلة والحديثة تحت عنوان بناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية، ثم دستور 1976 وتحديدا المادة 11 منه معرض حديثها عن النظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم عليه، ولقد تمظهر ذلك واقعا في دعم قطاعات واسعة لها علاقة بالخدمات الاجتماعية كالصحة، والسكن، والحماية الاجتماعية، والتحويلات الاجتماعية، ودعم الطاقة، وهي قطاعات انسابت فيها مخصصات الدعم الاجتماعي في كل قوانين المالية على مر السنوات والحكومات، ومع صدور القانون 84ـــ 17، في جولية 1984 تحت عنوان " التدخلات العمومية " في المادة 24، من القانون.

أصبحت مسألة الدعم الاجتماعي نبذا ثابتا في قوانين المالية، كضرورة حتمية مؤكدة على عدم تخلي الدولة عن كينونتها الاجتماعية.

ارتبط الدعم بما يعرف بهيكل التحويلات الاجتماعية والذي ضم دعم الأسر (دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، التعليم، الطاقة، السكن، الصحة، وخصوصا فئة المجاهدين والمتقاعدين، وذوي الاحتياجات الخاصة).[2]

[1]- حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، الكلفة الاقتصادية وحتمية الاصلاح، مسترجع بتاريخ 24 فبراير 2022، أنظر البرابط: www.arab-reform.net

[2]- حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، نفس المرجع.

ثالثا: الدعم الحكومي خلال التسعينيات

قد يبدو للوهلة الأولى ان هناك تناقضا في المصطلحات بين الطابع الاجتماعي للدولة والنظام الرأسمالي، الا انه ومع بداية التسعينات انتهجت الجزائر نظام السوق الحرة مع اقرار قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 والذي كرس استقلالية البنك المركزي، كما جاءت إصلاحات حكومة ملوذ حمروش لإقرار الانفتاح الاقتصادي والسياسي كخيار للتغيير، وفي منتصف التسعينيات عرفت الجزائر إصلاحات املتها شروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، فتم تسريح العمال والاستغناء عن مؤسسات عمومية وإعادة هيكلة أخرى كتكريس للخيار الرأسمالي.[1]

قامت الجزائر فعلا بتخفيض سعر الصرف بنسبة 260 % سنة 1991 م مقارنة بسنة 1985م، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المحلية، بالإضافة إلى التحرير الجزئي للأسعار المحلية كالكهرباء، فانعكس عنه ارتفاع التضخم وخسائر الصرف، وهنا تدهور الحال أكثر وأكثر. وفي سنة 1994 م ونظرا لاستمرار الوضعية الصعبة ، شرعت الجزائر في ابرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي ، واتفاقيتين لإعادة جدولة الديون الخارجية في أفريل 1994م ، وتنفيذا لبرامج الصندوق قامت الحكومة بإعادة تشكيل النظام الضريبي، والاعتماد على بدائل أخرى في التمويل، وتوجيه النفقات للمجالات المعززة للنمو الاقتصادي، كالصحة والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي، بغرض حماية الشرائح الضعيفة من عملية التصحيح الهيكلي : كما عملت على تخفيض قيمة الدينار وتعديل الأسعار قبين سنة 1994م و1996م قامت الحكومة برفع أسعار المنتوجات الغذائية والنفطية المدعمة بحوالي 20 % للوصول الى المستوى الحقيقي الى للأسعار. سجلت الجزائر بفعل سياستها تحسنا في الميزانية، انتقل العجز سنة 1993م من8.7 % من الناتج الداخلي الخام الى فائض سنة 1997م بـــ 2.4 %

[1]- سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، بين الاسقف المالية وموازنات المحاسبية، 14 فبراير 2023، اقتصاد، الجزائر/ الحماية الاجتماعية، www.arab-reform.net

وتحسنت المالية العامة عموما، إلا ان FMIاجبرها على التزام الانضباط المالي في مواجهة الانفاق مثل تزايد الاحتياجات الاجتماعية كالسكن، وخفض الاعتماد على قطاع المحروقات وتجنب عجز الميزانية اما في البعد الاجتماعي للبرنامج فتضمن معالجة توزيع الدخل والبطالة والسكن والرعاية الاجتماعية

حسب البنك العالمي، فان الجزائر وبعد التعديل الهيكلي، قد خفضت من قيمة النفقات الجارية دون فوائد للمديونية من 22 %من الناتج الداخلي الخام الى 18%، بفضل تراجع الإعانات المالية وخفض الأجور الى 8% من PiB، وتراجعت معها نفقات الاستثمار الخاص والاجنبي، مما أضعف النمو وتدهورت الظروف المعيشية، وأدى الى ارتفاع نسبة السكان المستضعفة من 1 مليون الى 204 مليون نسمة، وتراجعت نسبة الاستهلاك الخاص من 0.6 % سنويا ما بين 1995م و 2000م، وأصبح الفقراء يمثلون20 % من السكان.

لقد أعطيت الجزائر بعدا جديدا للنشاط الاجتماعي للدولة، بعد ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية جراء تطبيق التعديل الهيكلي ، فتم استحداث أنظمة جديدة لحماية الفئات الاجتماعية المستضعفة، وعرفت التحويلات الاجتماعية وتيرة نمو سريعة انطلاقا من سنة 1992م مع بداية تعديل الأسعار، فسجلت معدل نمو سنوي 24.5 % في الفترة 1992م و1998م حيث لم تتجاوز النفقات الاجتماعية 11 مليار دج الى سنة 1990 وانتقلت من 95 مليار دج سنة 1994م الى 187 مليار دج سنة 1998م، ويرجع هذا الى تكفل الدولة بإقامة أجهزة حماية جديدة كالشبكة الاجتماعية، اعانة الدولة للصندوق الوطني للسكن، والصندوق الوطني لترقية الشغل .[1]

رابعا: الدعم الحكومي في فترة الألفية الجديدة[2]

مع بداية الالفية وارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة الجزائرية خيارا اجتماعيا بتكريس خيار اقتصادي يعتمد على الانفاق العمومي كمحرك للاقتصاد من خلال المخططات الخماسية (مخطط الإنعاش الاقتصادي

[1]- قدار مريم، مرجع سابق، ص 56 _60.

[2]- سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، بين الاسقف المالية وموازنات المحاسبية، نفس المرجع السابق.

2001_2004 ، المخطط التكميلي لدعم النمو 2005_2009 والمخطط الخماسي 2010_2014)

وهي مخططات مبنية على زيادة الانفاق العمومي لتحريك عجلة التنمية

بالإضافة الى الانفاق العمومي الكبير الذي عرفته حكومات بوتفليقة المتعاقبة، فقد اعتمدت السلطة سياسات لدعم أسعار بعض المواد الاستهلاكية، ومنها المحروقات، بالإضافة الى تخفيضات في نسب الضرائب وتعويضات في نست الفوائد وتمويل مختلف البرامج السكنية، وغير ذلك من الصيغ الدعم المباشر وغير مباشر

تم تمويل هذا الخيار الاقتصادي عن طريق عائدات المحروقات التي بلغت مستويات قياسية الى غاية 2014 وقد تزامن ذلك مع تفاقم قيمة هذه التحويلات من 315 مليار دينار سنة 2001 إلى 1207.8 مليارات سنة 2009، ثم 1760 مليارا سنة 2018 ليصل إلى 1942 مليار في قانون المالية الجديد سنة 1.2022

وتعلق الدعم بما بات معروفا بالسلم الاجتماعي، وأدى الى ظهور تشوهات في معامل الاقتصاد وفي العقد الاجتماعي جعلت من التخلي عن هذا الخيار امرا صعبا للغاية.

المطلب الثاني: تشخيص الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر

ينتشر دعم السلع الغذائية الأساسية بشكل واسع في الجزائر، وساعد في ذلك عدة عوامل داخلية وخارجية متمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وانخفاض المستويات الحقيقية للدخول في ظل ضعف فعالية شبكات الضمان الاجتماعي. تشمل قائمة السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي في كل من: القمح ومشتقاته، والسكر، وزيت الطعام وغيرها...الخ.

اولا: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

تعتمد السياسة الاجتماعية الجزائرية على الإعانات الصريحة والضمنية التي من عائدات النفط التي يقوم عليها الاقتصاد يتم توفيرها لتغطية السكن، والغذاء، والتعليم، وأسعار الفائدة، تظهر الإعانات الصريحة في الميزانية و لديها تكلفة جبائية مباشرة، أما الإعانات الصريحة هي الإسكان والغذاء والتعليم وأسعار الفائدة والكهرباء والغاز الطبيعي والمياه.

[1]- حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في لجزائر، الكلفة الاقتصادية وحتمية الاصلاح، المرجع السابق.

أما الإعانات الضمنية ليس لها بنود في الميزانية ولكنها تعتبر كتكلفة بديلة لإيرادات ضائعة من الميزانية أو مؤسسات الدولة وتقود إلى حلقات أخرى تؤدي إلى تقديم السلع بأسعار من قيمتها السوقية.

وفي الشق الاجتماعي ترغب الحكومة في وضع ميكانيزمات تسمح بتحديد دقيق للفئات المحرومة التي تسمح لها الاستفادة من دعم الدولة، بعبارة أخرى، ترغب الحكومة في التوجه صوب نظام موجه للدعم، عكس ما هو معمول به حاليا حيث يشمل نظام الدعم جميع الفئات.

وتعتمد أغلب الدول النامية، على غرار الجزائر، على أنظمة لدعم الأسعار لمساعدة الفئات الفقيرة، و الجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم (02) : أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

نوع الدعم	شكل الدعم
دعم السلع الغذائية الأساسية	
القمح ومشتقاته	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة لمادة القمح اللين والصلب والشعير من جهة لصالح المستهلكين لضمان سعر معين للخبز ومن جهة أخرى لفائدة المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بأسعار الإستاد.
السكر	يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد أسعارها السوقية.
الحليب	تتعلق الإعانة التي تقدمها الدولة بالحليب المعبأ في الأكياس حيث تمنح سنويا إعانة للديوان الوطني للحليب (owil) لإسترداد مسحوق الحليب وبيعه للمعولين بسعر مقنن ليتم تحويله إلى أكياس من الحليب المقنن السعر.
زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة وتحديد السعر السوقي

المصدر: طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية رقم 44، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 40ـــ 50

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الحكومة تقدم دعم المواد الغذائية إما بطريقة مباشرة عن طريق المساهمة العينية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها ولكن يبقى التساؤل مطروحا: هل هذا الدعم هو داعم أو مثبط للاقتصاد الوطني وهل يستفيد منه مستحقيه.

تجدر الإشارة على سبيل المثال لا الحصر أن مادة الخبز تشكل 3 % من نفقات الغذاء اليومية ويعتبر الطعام الأكثر استهلاكا في الجزائر ومع ذلك لا يستطيع الجزائريين الحصول على هذه السلعة يوميا ممن يعشون تحت خط الفقر وهذا ما يفرض أن يتم تدعيم 52 % من السكان للحصول على الخبز بالقابل فيوجد تبذير كبير لهذه المادة وهدر للأموال العامة ففي شهر رمضان وحدة فقط يمكن أن تصل تكلفة الخبز ومشتقاته 2.5 مليون دولار

عموما نجد أن الدولة الجزائرية أولت أهمية للأسعار المقننة لكل من التالي:[1]

أ. الزيت والسكر:

- مرسوم تنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج و الاستيراد و عند التوزيع بالجملة و التجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض.(ج.ر13 المؤرخة في 2 مارس 2016)

- قرار مؤرخ في 28 غشت سنة 2011، يحدد القائمة الإسمية لأعضاء اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بدراسة و تقييم طلبات تعويض أسعار الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض. (الجريدة الرسمية رقم 50 المؤرخة في 11 سبتمبر عام 2011).

- مرسوم تنفيذي رقم 11-108 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011، يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي و السكر الأبيض. (الجريدة الرسمية رقم 15 المؤرخة في 09 مارس عام 2011).

ب. سميد القمح الصلب:

- مرسوم تنفيذي رقم 20-242 مؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428 الموافق 25 ديسمبر سنة

[1] - الهوامش والاسعار المقننة، وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz

2007 الذي يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه (ج.ر رقم 52 المؤرخة في 2 سبتمبر 2020)

- تحدد أسعار القمح الصلب وفـــق المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2007، عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه كالآتي:

فيما يخص السميد العادي:

- سعر الخروج من المصنع = 3.250 دج/قنطار
- هامش الربح بالجملة = 150 دج/قنطار
- سعر البيع لتجار التجزئة = 3.400 دج/قنطار
- هامش الربح بالتجزئة = 200 دج/قنطار
- سعر البيع للمستهلكين= 3.600 دج/قنطار
- أي كيس 25 كيلوغرام = 900 دج/قنطار

فيما يخص السميد الرفيع:

- سعر الخروج من المصنع = 3.500 دج/قنطار
- هامش الربح بالجملة = 200 دج/قنطار
- سعر البيع لتجار التجزئة = 3.700 دج/قنطار
- هامش الربح بالتجزئة = 300 دج/قنطار
- سعر البيع للمستهلكين= 4.000 دج/قنطار
- أي كيس 25 كيلوغرام = 1.000 دج/قنطار

ج. الحليب المبستر والموضب في الأكياس:

- مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001، والمتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر والموضب في الأكياس عند

الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع. (ج.ر 09 المؤرخة في 17 فبابر 2016)، وحدد ب 25 دج لكيس يسع لواحد لتر.

ثانيا: خصائص الدعم الحكومي في الجزائر

- تقليل التفاوت في توزيع الدخول[1]
- مساعدة الافراد والاسر الفقيرة من خلال دعم السلع والخدمات مثل الخبز والحليب الدواء التعليم النقل الصحة ..... الخ.
- مساعدة الاسر الفقيرة محدودة الدخل على توفير كل متطلبات الحياة
- المساواة بين جميع الفئات في المجتمع (تحقيق العدالة الاجتماعية).
- دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة.
- تحسين الاستقرار الاجتماعي، والقضاء على عدم المساواة الاجتماعية بوسيلة اقتصادية. [2]
- اعتباره عاملا منتجا للتنمية من خلال تعزيز رأس المال البشري، بتحسين إنتاجية العمال.
- ضمان دخل بديل يساهم في استقرارية الاستهلاك المحلي.
- الحفاظ على التماسك والسلم الاجتماعي.
- التعليم المجاني والطبيعة الإلزامية للتعليم الأساسي.
- حماية صحة المواطنين، وإعطاء مهمة ' الوقاية من الامراض الوبائية ومكافحتها للدولة.
- استفادة الاسرة من حماية الدولة والمجتمع.
- ضمان الظروف المعيشية للمواطنين الذين لا يستطيعون ولن يكونوا قادرين على العمل.
- تهدف الى تحقيق الاشباع الاجتماعي.

[1]- طيبي حمزة، نوي نور الدين، انعكاس عكس الميزانية العامة على الدعم الحكومي (تحويلات اجتماعية) في الجزائر للفترة (2009_2018) ملتقى الجلفة حول السياسة المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نوفمبر 2019، ص9.

[2]- قدار مريم، مرجع سابق، ص 48-49.

المبحث الثاني: تحليل الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

إن الطريقة التي تنتهجها الدولة الجزائرية في سياسة الدعم الحكومي بشموليتها، بالرغم من إنجابيتها التي تتمثل أساسا في الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف.

المطلب الأول: تقييم الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

أولا: تحليل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

من اجل تقييم مكونات التحويلات الاجتماعية، قمنا بدراسة تطور اعتمادات مخصصة في موازنة العامة لنوع من أنواع التحويلات الاجتماعية في الفترة الممتدة بين 2010ـــ 2022 والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 03: تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2023

السنوات	التحويلات الاجتماعية بألاف دج	إجمالي الناتج المحلي ألاف دج	نسبة التحويلات من الناتج %	إيرادات المحروقات بألاف دج
2010	2,837,999,823	11,991,567,000	23	1,835,800,000
2015	4,972,278,494	16,712,675,400	29	1,722,940,000
2016	4,807,332,000	17,514,634,900	27	1,682,550,000
2018	4,584,462,233	20,452,300,000	22	2,776,218,000
2020	4,893,439,095	18,403,415,000	26	6,289,723,000
2021	5,011,315,000	/	/	2,346,110,000
2022	5,358,885,014	/	/	2,130,896,267
2023	5,505,409,719	/	/	2,266,386,047

Source : (rapport de présentation du projet de loi de finances , 2009 – 2020)

من خلال الجدول أعلاه يتحدد لنا ارتفاع التحويلات الاجتماعية من 2837 مليار دج سنة 2010 إلى 4972 مليار دج سنة 2015 أي بحوالي الضعف خلال 05 سنوات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015، إلا بنسبة الدعم من الناتج المحلي بقيت عند متوسط 25 % وما يلاحظ أيضا أن قيمة التحويلات الاجتماعية لها علاقة طردية موجبة مع ارتفاع الإيرادات النفطية (كما هو ملاحظ في الجدول) خلال فالترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2020، وبالرغم من الانتكاسة الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا وتوقع انخفاض مداخيل الجبائية النفطية غير أن سياسة الدعم متواصلة مسجلة ارتفعا لتصل إلى 5505 مليار دينار سنة 2023.

ثانيا: واقع الدعم الكلي للحكومة في الاقتصاد الجزائري 2011-2020

تسجل الجزائر معدلات قصوى لمخصصات الدعم المباشر في الاقتصاد الجزائري من اجمالي الناتج المحلي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 04: الدعم الكلي للحكومة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2020

%	الدعم الضمني (مليار دج)	%	الدعم الصريح (المباشر)(مليار دج)	%	اجمالي الدعم الحكومي (مليار دج)	
		14.2				2011
18.5	2931.4	11.8	1868.6	30.3	4800	2012
19.5	3228.3	9.5	1574.4	29	4802.7	2013
14.9	2560.8	11.59	1991.3	26.5	4552.1	2014
8.1	1367	5.5	926	13.6	2293	2015
	-	8.7	-		-	2018
	-	8.8	-		-	2019
	-	9.8	-		-	2020

المصدر: فاطمة الزهرة زروقي، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال فترة 2010-2020، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022، المركز الجامعي عبدالله مرسلي تيبازة، الجزائر ص 224

من خلال الجدول أعلاه نجد أن حجم الدعم الكلي يقدر ب4800 مليار دج ما يعادل 30% من اجمالي الناتج المحلي مع تسجيل انخفاض محسوس في معدله سنة 2015 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بتراجع قدره 15.4% نتيجة انخفاض اجمالي الدعم الضمني بحوالي 4.6%بسبب أسعار العالمية المواد الطاقة، بالرغم من تسجيل معدلات دنيا لمخصصات الدعم المباشر في الاقتصاد الجزائري متراوح نسبته بين 5% و 14% من اجمالي الناتج الا انها تعتبر كمورد مالي ضائع لا ينتج عنه إيرادات او قيمة مضافة عدا الإعفاءات الضريبية المشجعة للاستثمار، وهذا ما يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات.

ثالثا: واقع دعم أسعار المواد الغذائية في الجزائر ضمن الدعم الحكومي خلال الفترة 2010-2020

تعتبر الجزائر من أكبر الدول التي تقدم دعما لأسعار المواد الغذائية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: تطور إعانات الدعم الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010ـــ 2022:

السنة	نسبة دعم المواد الغذائية
2010	% 96,151
2011	279,115
2012	215.63
2013	197,406
2014	213 ,693 %
2015	% 246,819
2016	% 224,499
2017	182,129
2018	% 96,151
2019	% **279,**115
2020	% 215.63
2012	% **197,**406

Source : (rapport de présentation du projet de loi de finances ,(2009 – 2020)

من خلال الجدول أعلاه تبرز لنا الحجم الكبير لما تقدمه الدولة الجزائرية لمواطنيها، من دعم صريح لأجل رفع مستواهم المعيشي طوال الفترة الدراسية 2010ـــ 2020 ، وهو ما تعكسه لنا مخصصاته في الميزانية العامة للدولة.

حيث سجلت اعلى قيمة لها وهي 279.115 مليار دينار جزائري في سنة 2011 من دعم أسعار المواد الغذائية مقارنة بنفقات الدعم سنة 2010 وهي 96.151 مليار دينار جزائري ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع الدعم الموجه للغذاء من جراء ارتفاع أسعار المواد المستوردة نتيجة حدوث ازمة غذائية والتي امتدت حتى 2012 كما تضم كل من مادتي السكر الأبيض والزيت الغذائية الى قائمة المنتوجات المدعمة هذا ما جعل مخصصات دعم أسعار السلع الأساسية تشهد ارتفاعا محسوسا خلال السنوات من 2010-2020 .

المطلب الثاني: آثار وتحديات الدعم الحكومي للمواد الغذائية في الجزائر

أولا: آثار الدعم الحكومي في الجزائر

تهدف سياسات الدعم في الجزائر إلى تحقيق رفاهية الافراد، وحماية الفئات ذو الدخل المحدود، وتساوي فرص الحصول على المنتجات الغذائية المدعمة ككل. هذا ما جعل الجزائر من الاستقلال إلى غاية اليوم تنفق المليارات من الدولارات من أجل الدعم، وذلك من أجل القضاء على الفقر، واللاعدالة.

1.تحليل مؤشر أسعار السلع في الجزائر:

بما أن الاهتمام ينصب بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، فإن الديوان الوطني للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الذي يعني قياس تطور أسعار سلع وخدمات معينة تمثل استهلاك الأفراد، أو بمعنى أخر، المبلغ الواجب دفعه بالزيادة أو بالنقصان من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات مقارنة بزمن معطى، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم06: تغيرات أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اسعار الاستهلاك	155.1	160.4	164.77	173	183.7	194.97	202.25	206.2	212.7	221.25	535
التغير السنوي %	4.1	5.8	9.7	4.1	3.9	4.4	5.8	5.6	4.3	2.0	2.4

المصدر: خوالد مولود، رملي حمزة، أثر التداول النقدي على مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2000 -2021، مجلة المنهل الاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص681. مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي رقم 23/27، صندوق النقد الدولي ،أنظر الرابط https ://www. Imf. org

من خلال الجدول اعلاه سجل مؤشر اسعار الاستهلاك زيادة 10.45 سنة 2018 الى 202.25 سنة 2016. وذلك راجع لزيادة معدلات التضخم خلال هذه الفترة حيث وصل معدل التضخم سنة 2016 نسبة بالمائة مقارنة بنسبة سنة 2002. وهذه الزيادة الطفيفة راجعة لزيادة اسعار السلع والخدمات خلال هذه الفترة. كما التزمت السلطات العمومية منذ عدة سنوات بسياسة الحفاظ على القدرة الشرائية

للمواطنين من خلال دعم اسعار المنتوجات والخدمات الاساسية مما سمح بتخفيض نسبة التضخم وإبقائها في مستويات معقولة .

2.تحليل معدل الفقر في الجزائر في ضل الدعم الحكومي

نجد أن نسبة الفقر في الجزائر مرتبطة بشكل كبير بحجم الدعم الحكومي خاصة دعم المنتجات الغذائية، وهي كل من السكر والقمح والزيت، والتي هي أكثر استهلاكا في الجزائر، بمعنى كلما زاد هذا الدعم أدي إلى خفض نسبة الفقر، حيث أن زيادة هذه التحويلات ب 1 مليون دج، يؤدي إلى خفض الفقر بنسبة % 4.07، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم2: معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

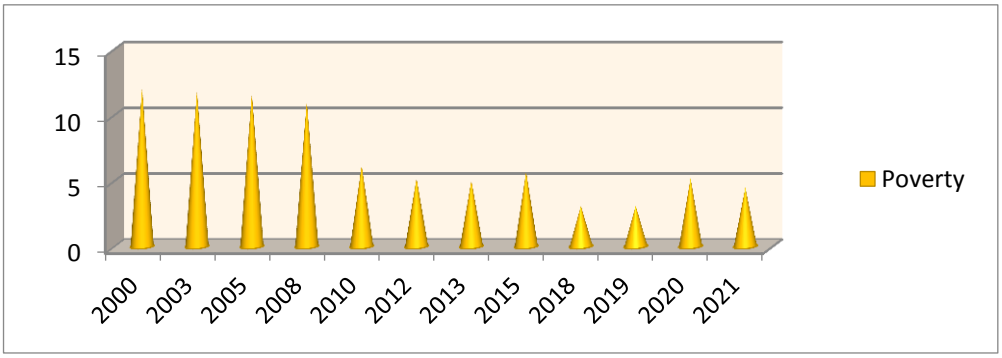

Source: - CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007.
- Ministry of Solidarit Algeria. data, 2015
- World Bank, data.worldbank.org/countru/algeria. Date 2022.

3. الحفاظ على سياسة الأمن والاستقرار في الجزائر

ساهمت سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 من الحفاظ على السلم الوطني، باعتبار أن الربيع العربي مس الكثير من الدول العربية، كما أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على الفئات الفقيرة، وبفضل هذه السياسة جنب الجزائر الدخول في نفق عدم الاستقرار الأمني.

ثانيا: مشاكل وتحديات الدعم الحكومي في الجزائر

خلفت سياسة الدعم الاجتماعي على المدى عقود، اثارا عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزينة العمومية المالية، كما خلقت على هامش أدوار الدولة الاجتماعية اختلالات وانحرافات متعددة الأوجه اقتصادية ومالية وحتى اجتماعية وسياسية، وهو ما سنحاول حصره فيما يلي:

1.الضغوط على ميزانية الدولة نتيجة التكاليف المالية المرتفعة:

اجتمعت عدت عوامل موضوعية جعلت من الإبقاء على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية بنفس الطريقة امرا غير ممكن من التشوهات التي سببها الانفاق العمومي وسياسات الدعم الاجتماعي عدم القيام بالاستثمارات اللازمة في مجال المحروقات، بحيث اختار النظام بسبب ضغط السلم الاجتماعي أو سياسات التحكيم في الموازنات توظيف المبالغ اللازمة للاستثمار في تجديد المحروقات واستغلالها في سياسات الانفاق الهائلة، لكن عدم الانفاق على الاستثمار في سنوات الـــ15 الماضية أصبح اليوم سقفا حقيقيا يحول دون المواصلة في نفس سياسات الانفاق والدعم الاجتماعيين، عانت الجزائر من نقص في انتاج البترول و لم تستطع اكمال حصصها اليومية المسموح بها في اتفاقها مع منظمة الدول المصدرة للنفط حيث تراجع انتاج البترول في الجزائر من 2مليوني برميل يوميا في 2005الى اقل من 1.5 مليون برميل يوميا في 2014 ليصل الى 897 الف برميل في 2020 و 908 الاف برميل في 2021 .

هذا ويعاني قطاع المحروقات من تقلبات كثيرة في الأسعار بسبب العوامل الخارجية التي تؤثر عليه والتي تجعل من هذا القطاع الريعي (غير منتج) قطاعا سريع التأثر وغير مستدام يمكنه ان يعرض الجزائر للتبعية الاقتصادية الخارجية التي تتحكم في أسعار المحروقات وتفرض معايير وكميات انتاج من خلال عدة اتفاقيات (الاتحاد الأوروبي، منظمة التجارة العالمية، اتفاقيات التجارة المختلفة).

ومن التشوهات الأخرى التي سببها هذا الخيار، عدم تنويع الموارد والأنشطة الاقتصادية وتعلق النواة الصناعية تعلق حيويا بالاستيراد[1]، ما أدى إلى تشكيل اقتصاد ريعي يعاني من عجز هيكلي في الميزان التجاري منذ أكثر من 10سنوات.

هذا العجز التجاري مرتبط بعجز اخر وهو عجز الميزانية السنوية للخزينة العمومية التي ارتفعت مديونيتها من 12% في 2010 الى 51% نهاية 2020، وخلال ال10سنوات الماضية لجات الدولة الجزائرية الى تغطية العجز في الميزانية وكذلك العجز المزدوج في الميزان التجاري وميزان المدفوعات باستهلاك صندوق ضبط

[1]حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في لجزائر، الكلفة الاقتصادية وحتمية الاصلاح، مرجع سابق.

الإيرادات واحتياطي الصرف الذي تراجع بالتالي من 194 مليار دولار في 2013 إلى حوالي 44 مليار دولار نهاية 2020.[1]

كل هذه المؤشرات والقيود جعلت مراجعة نظام الدعم والانفاق العمومي ضرورة انية وحتمية اقتصادية

2.الدعم الحكومي في الجزائر يتميز بالطابع الشمولي ويدعم الأغنياء ومتوسطي الدخل أكثر من الفقراء :

على الرغم من ان اعانات الدعم تفيد الفقراء وهي موجهة لهم على وجه الخصوص إلا أنها في الجزائر في الجزائر موجهة للجميع الفقراء والاغنياء دون استثناء، وهي واسعة النطاق ودون حدود قصوى او قيود، ما شجع الاستهلاك المفرط للمواد المدعومة. ومن هنا فهذه الإعانات تعزز من عدم المساواة وتخل بمبدأ العدالة كما هو ساري في باقي البلدان الناجحة في سياسة الدعم الحكومي.

3.زيادة استهلاك المواد المدعمة وما يرتبط بها من آثار جانبية:

من بين الاثار المرتبطة بالدعم الحكومي، هي التوسع في استهلاك المواد المدعمة، وهو ما يؤثر سلبا على المركزين الخارجي والمالي للجزائر، فمثلا أدى انخفاض أسعار الطاقة الى نمو سريع في استهلاك الطاقة المحلي، وعلى الرغم من الزيادة النسبية للمواد الطاقوية بعد 2015 ، الا ان أسعارها لا تزال الأدنى عالميا، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا فيما يخص أسعار البترين 0.347 دولار للتر والمرتبة الخامسة فيما يخص أسعار الديزل 0.219 دولار للتر لشهر جانفي 2021، وهي الأدنى عالميا بحسب منظمة" غلوبال بتروليوم برايسز.

ومع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، اثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، كما زادت خسائر الإيرادات الحكومية، اذ تراجعت بنسبة % 22.9 من اجمالي الناتج المحلي ما بين سنتي2008 و2015 كما أدى الدعم الواسع للطاقة الى إزاحة وتحويل الموارد المالية العامة بعيدا عن الانفاق الذي يحقق النمو الأكثر شمولا بالبلد .إذ فاقت مخصصات دعم الطاقة ميزانيتي التعليم والصحة مجتمعتين لسنتي 2014 و 2015 ضف الى ذلك الأسعار الرخيصة لمواد الطاقة وبعض المواد الأخرى، تزيد من الهدر وسوء الاستغلال

[1]- سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، بين الاسقف المالية وموازنات المحاسبية، 14 فبراير 2023، مرجع سابق

والاختناقات المرورية والتلوث البيئي بالمدن، ويحد من الكفاءة في الطاقة والنقل العام النظيف والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات كثيفة العمالة .

4.تشوهات اقتصادية على مستوى الأسعار والقطاعات

يؤدي الدعم المفرط للمواد الى تشوهات في الأسعار، خاصة اذ تعلق الامر بفروق الأسعار مع دول الجوار، فهي تخلق حافزا للتهريب عبر الحدود، حيث تفيد التقديرات انه في عام 2012 تم تهريب 1.5 مليار لتر من البترين والديزل وهو ما يعادل ربع الإنتاج المحلي الى دول الجوار، حيث تزيد الأسعار بثلاثة الى خمسة اضعاف، وهنا قد تحرم بعض الأنواع من المركبات من التزود بالوقود بالحدود الجزائرية .ضف الى ذلك يؤثر الدعم سلبا على جودة المواد المدعمة مثل البترين والديزل، الحليب والخبز(...، ومع انخفاض أسعار هذه المواد نتيجة الدعم، ترتب على ذلك التوسع في الاستهلاك ما حفز على زيادة وارداتها

حيث تعد واردات الحليب والقمح المدعوم من اعلى المعدلات في العالم على أساس نصيب الفرد .ما ينعكس سلبا على الاستهلاك وازاحة المنتجين المحليين بسبب عدم القدرة على المنافسة .في قطاع الإسكان، أدى الدور المهيمن للحكومة في تمويل السكن إلى تثبيط تطوير آليات السوق لتمويل السكن بدون قصد .كما قد تستغل هذه المواد في غير محلها، فالحليب المدعم يستفيد منه أصحاب المقاهي ومصانع الاجبان والحلويات والمطاعم، ويستغل القمح المدعوم من قبل مطاحن الاعلاف عن طريق تحويل القمح المخصص لإنتاج الخبز الى اعلاف بعد الطحن الجزئي، أو خلط دقيق القمح اللين الصافي مع اعلاف أخرى، وبالتالي يختل الهدف المقصود من الدعم[1] .

5. تتحمل الدولة عبء متراكم:[2]

اما فيما يتعلق بالجانب المالي، فان ميزانية الدولة تتحمل عبء متراكما بالنظر الى مصروفات الدعم و الذي لا حدود مالية له، فهو يرتبط بأسعار المواد الغذائية المدعومة، وكذلك بالمواد الطاقوية في الأسواق العالمية والتي بارتفاعها ترتفع كلفة الدعم من ميزانية الدولة، كما ان الدعم الاجتماعي يتوزع على جميع فئات الدخل ،

[1] بن قيدة مروان، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 26، المجلد 17، السنة 2021، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص 27-28.

[2]- حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في لجزائر، الكلفة الاقتصادية وحتمية الاصلاح، مرجع سابق.

سواء المنخفض أو المرتفع، بالرغم من أن فلسفة الدعم الاجتماعي يفترض بها ان تذهب الى أصحاب الدخول المحدودة ، وهذا ما يعزز مبدا اللامساواة، فحسب تقرير للبنك الدولي حول نظام الدعم الاجتماعي، و تحديدا في ما يتعلق بدعم المحروقات، فان الفئات ذات المداخيل المرتفعة تستهلك من المواد الطاقوية ستة اضعاف ما يستهلكه أصحاب الدخل المحدود، وهو المنوال نفسه الذي تستهلك به تلك الفئات المرتفعة دخل الكهرباء بنسبة 61% من الدعم المخصص لهذه الخدمة والمياه بنسبة 58% والمواد الغذائية بنسبة 18%

ثالثا: الحلول المقترحة لحل مشاكل الدعم الحكومي في الجزائر

هنالك مجموعة من الخطوات لابد من اتباعها لإصلاح سياسة الدعم في الجزائر نذكر منه التالي[1] :

***لا بد ان يكون الغاء الدعم تدريجيا حتى تبتعد الحكومة عن آثار صدمة الأسعار** على الحكومة الجزائرية أن تنتقل تدريجيا من نظام الدعم الشمولي للسلع والخدمات إلى نظام تحويل نقدي مستهدف للفقراء والمستحقين فقط .لذا ينبغي أن تزيد الأسعار مع الوقت وبحسب الظروف القائمة ونوعية الخدمات والسلع المدعمة واهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري بطبقاته المختلفة، كما يجب التركيز على أوجه الإعانات الأكثر كلفة بالنسبة للميزانية.

***اعداد برنامج للتحولات النقدية المستهدفة مبني على معايير وشروط دقيقة** : في اطار توجيه الدعم لمستحقيه فقط والابتعاد عن الدعم الشمولي، على الحكومة الجزائرية اعداد برنامج للتحولات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح، بشرط وضع عدة معايير وآليات للانتقاء الموضوعي لكل آلية إيجابيات نذكر منها مثلا :دخل الاسرة او قرائن مرتبطة به تعكس مستوى المعيشة، مواصفات السكن، عدد الأطفال المتمدرسين، حجم الاسرة، عدد الاناث بالأسرة، المستوى التعليمي لمعيل الاسرة وسنه، مكان السكن والبعد عن المرافق العامة، فاتورة الكهرباء، عمالة أطفال، الطلب على السلع الرديئة، عدد المرضى العاجزين، معدل الامية فوق سن 15 سنة، عدد الافراد الذين يعيشون في غرفة واحدة .(تتعدد هذه الآليات بحسب خصوصية كل بلد، كما ينبغي التحديث الدوري لمعلومات المستهدفين بالدعم، ورقمنتها وربطها بنظام

[1] بوزيدي سعيدة، مرجع السابق، ص202-203.

مركزي .ضف الى ذلك ينبغي التأكد من مصادر غير المصرح بها إطار القطاع غير الرسمي، انتاج القطاع الزراعي أو الحيواني...الخ، وفي هذا الاطار تم تقديم مقترحين هما الآتي ":[1]

***الاقتراح الأول** : يعتمد هذا الحلّ على استهداف تدريجي للعائلات وتقدّر نسبته بين % 30 إلى % 40 من الطبقة الهشّة، وتحاول المصالح المعنية، أيّ 4 ملايين من تغطية % 40 من العائلات التي تتحصل على دخل أقل من 60000 دج شهريًا -المصرحة العائلات بتكلفة % 2.4 من إجمالي الناتج المحلي.

وتتم الطريقة بإعداد قاعدة البيانات يمكن استغلالها مستقبلاً، ويبنى على أساسها نظام معلوماتي فعال لمدة تتراوح بين5 و 10 سنوات، وبذلك تمنح إعانة مقدّرة ب 12000 دج شهريًا للعائلة و 15000 دج شهريًا للعائلات التي يفوق عددهم 9 أفراد.

***الاقتراح الثاني:** يسمح هذا الاقتراح بتقديم الإعانة النقدية إلى كلّ مواطن وبناءًا على الدخل الفرد المصّرح به عند المصالح المعنية، والمقدّرة ب 2000 دج شهريًا للفرد الواحد 1200 دج شهريًا للأطفال الأقل من 15 سنة و 2400 دج شهريًا للطفل الذّي يتجاوز عمره 15 سنة.

يعتبر الاقتراح الثاني أسهل من الأول من حيث الاستهداف، باعتبارها تمنح الإعانة النقدية للجميع باستثناء الأغنياء وكما أنه يتفادى الوقوع في الأخطاء، وبالمقابل يكلّف أموال مرتين عن الاقتراح الأول، وممّا يسمحُ للدولة باقتصاد حوالي 8% من إجمالي الناتج يكلّف الدولة 5% من إجمالي الناتج الداخلي والدولة خصّصت حاليًا نسبة % 13 كحد أدنى من الداخلي، بما أنّ نموذج إجمالي الناتج الداخلي وتوجيهها للاستثمارات التي سجلت انخفاضًا لتصل إلى 1400 مليار دج في 2017 عن 3500 مليار دج في 2015 و 1900 مليار دج في29 ، 2016 وهذا رافقه تراكم ديون لدى المتعاملين الاقتصاديين المختلفين .

***ينبغي ان يكون اصلاح دعم الطاقة ضمن أولويات الإصلاح بالجزائر:**

نظرا لتكفتها الكبيرة وشموليتها وآثارها الداخلية والخارجية.

لكن ينبغي أن تمس الزيادات اسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع للأسر مرتفعة الدخل والشركات الصناعية، أما المنتجات ذات الأهمية لاستهلاك الاسر الفقيرة لا بد ان تكون الزيادات تدريجية وبحسب كمية الاستهلاك، حيث تزيد التسعيرة بزيادة كمية الاستهلاك خاصة أوقات الذروة مثل الكهرباء، وغاز البوتان وغاز المدينة، كما ينبغي إعادة النظر في تسعيرة البترين والديزل لأنها لاتزال الارخص عالميا وذلك بشكل

[1]- بن قيدة مروان ، مرجع سابق ، ص31 .

تدريجي، كما ينبغي تحفيز وتشجيع المواطنين إلى التحول إلى الغاز المسال في مركبات التي تشتغل بالبترين وكذلك الديزل.

***إيجاد نظام للحماية الاجتماعية اكثر كفاءة وفعالية:** على الحكومة الجزائرية أن تقوم بتقييم واعادة النظر في أنظمة الحماية الاجتماعية المطبقة وتحديد أولويات اصلاحها، والتي أصبحت لا تستجيب للاحتياجات القائمة، حيث صممت منذ ثلاثة عقود في ظل العشرية

السوداء، وتقوم شبكات الحماية الاجتماعية على عدد من الهيئات تعاني من مشاكل العجز والاستدامة المالية . كما يجب على الحكومة ربطها ببرامج الاستهداف خاصة بطاقات تقييم الفقر للأسر، وتقييم ومتابعة تأثير الإعانات بين مختلف فئات الدخل مع الوقت.

***اختيار الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة** : في ظل الآثار الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا(كوفيد-19)على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الجزائر خصوصا، يكون من الصعب تمرير اجندة اصلاح الدعم خاصة مع تراجع أسعار النفط والضغوط على الميزانية، لذا لابد من اختيار الظروف الاقتصادية المناسبة لعملية الإصلاح التدريجي للدعم بالجزائر.[1]

[1] بن قيدة مروان، مرجع نفسه ، ص 31-32.

خلاصة الفصل الثاني :

نستنتج مما سبق أنّ تحضير نموذج الدعم ليس بالأمر السهل، لأنّ ملف نظام الدعم يتطلب جمع مختلف المعلومات والبيانات اللازمة والكافية في تشخيص ووصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتحكم فيها حتى تسمح لصناع القرار بتصميم مراحلها، وبالتالي تحقيق أهدافها .ممّا أدّى بالخبراء انتقاد خطة عمل الحكومة لعدم ارتكازها على المعايير الاقتصادية ذات الكفاءة والفعالية.

إن الجزائر وعلى غرار باقي الدول، وبعدما ورثت اقتصادا مدمرا غداة الاستقلال على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، انتهجت سياسات اجتماعية مختلفة لتحسين الوضعية المزرية التي آلت إليها البلاد، معتمدة جملة من القرارات والقوانين والبرامج، لاحتواء أفراد مجتمعها وتحسين مستويات معيشتهم والخروج من دائرة الفقر والحرمان، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. فقد عملت ميزانية التسيير على تمويل التحويلات الاجتماعية للدولة كدعم صريح ودعم ضمني.

تتكفل الجزائر بتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، بهدف التقليل من الفوارق المعيشية والحفاظ على الحد الأدنى للعيش، معتمدة في ذلك على منح بدون مقابل، ممثلة بالتحويلات الاجتماعية

عرفت الجزائر على مدى فترة الاستقلال إلى يومنا العديد من التغيرات الهيكلية والانتكاسات السياسية والأزمات الاقتصادية، جعلها تتخذ قرارات مستعجلة، وما ترتب عنها من إصلاحات هيكلية فرضتها الهيئات الدولية.

ونتيجة لذلك إن سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا لتفشي ظاهرة التهريب استفادة غير مستحقي الدعم فتلجأ إلى اقتراح بدائل أو نماذج جديدة للدعم بهدف وصول الدعم إلى مستحقيه وتخفيف العبء عن كاهل الدولة.

الخاتمة

الخاتمة :

تعمل الحكومات في الوقت الراهن على ترشيد الإنفاق العام، وإصلاح سياسات الدعم الحكومي لجعلها أكثر استدامة بما يخدم النمو الاقتصادي الشمولي، وذلك بتوجيهها لصالح الفقراء والفئات الهشة، غير أن تحقيق هذا الأمر على أرض الواقع لا يكون بهذه السهولة، خاصة بالنسبة للبلدان التي توسعت في الدعم الحكومي الشمولي.

في هذا الصياغة تعتبر الجزائر من البلدان التي سارت في خطى الدعم الحكومي الشمولي.

إذا تخصص مبالغ مالية كبيرة لهذه السياسة تعادل العجوز المالية أو ما يفرق ذلك لعدة سنوات، لكن رغم هذه التكاليف الباهظة، فالدعم يستفيد منه أكثر ميسوري الحال ما دام للجميع دون استثناء أو قيود، وهو ما أثر سلبا على استدامة المالية العامة للبلد والتوازنات المالية والخارجية، ولتدارك هذا الأمر قامت الجزائر بعدة حلول جريئة، لكن رغم هذا التعديل تبقى الجهود المطلوبة للإصلاح أكبر من ذلك من هنا قسمنا دراستنا إلى فصلين،

وتوصلنا في الفصل الأول إلى أن الدعم الحكومي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد تجمع بين محدودي الدخل، وميسوري الحال، مع تحديد أوجه الأنفاق الحكومي ونشأته وأسباب ظهوره، كما تضمن أهداف وأنواع الدعم، بالإضافة إلى أثره ومصادر تمويله والحجج المؤيدة والعارضة له. وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى حالة الجزائر من خلال الدعم الحكومي، تم قياس وتشخيص هذه الظاهرة من خلال جملة من المؤشرات أهمها نسبة الدعم الحكومي، فارق الدعم الحكومي، ومؤشر السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تحديد خصائص الدعم الحكومي في الجزائر وتطوره خلال فترة الدراسة، كما ركزنا على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل البرامج الحماية الاجتماعية، كما حاولنا على ضوء نتائج إيجاد حلول مقترحة لإصلاح الدعم الحكومي في الجزائر.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحة هذه الفرضية، حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية، مما جعلها تقوم منذ الاستقلال بتطبيق الدعم الحكومي من أجل رفع المستوى المعيشي وتجسيد العدالة الاجتماعية.

الفرضية الثانية: تم التأكد من صحة هذه الفرضية، بحيث يقوم الدعم الحكومي بتوفير مواد استهلاكية أساسية أسعارها ليست في متناول الفئات الاجتماعية الأقل دخلا، لكن تقوم السياسة بتقديم الدعم بشكل مطلق وشامل لكل شرائح المجتمع بدون استهداف.

الفرضية الثالثة: تم التأكد من صحة هذه الفرضية، بحيث يكون الدعم الحكومي إعانة مالية مجدة وموجهة إلا للفئات التي تستحقه وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، سياسية.

- **نتائج الدراسة:**

ـــ لا يوجد حصر دقيق للفئات المستحقة للدعم، وذلك لعدم وجود منظومة متكاملة توضح تصنيف تلك الفئات حيث يوجد فئات فقيرة، وفئات أشد فقرا.

ـــ الدعم العيني يوجد به العديد من السلبيات فيستفيد منه القادر وغير القادر.

ـــ يعد الدعم النقدي أفضل من الدعم العيني: حيث أن الدعم النقدي يوجه مباشرة إلى الفئات المستهدفة من الدعم، وبالتالي يكون أكثر عدالة من الدعم النقدي.

ـــ إن نجاح سياسة برامج الدعم تتوقف على ضمان وصول الدعم لمستحقيه ومنع تسريبه لغير المستحقين.

ـــ إن سياسة الدعم تكون ناجحة إذا كانت مصادر تمويلها حقيقية مثل الضرائب، والرسوم، والجمارك، وتكون غير ناجحة إذا كانت مصادر تمويلها غير حقيقية، كما هو الحال في حالة تمويل الدعم بالعجز في الموازنة العامة للدولة.

ـــ شجعت السياسة القائمة على التوسع في استهلاك المواد المدعمة إلى حد الإفراط والتبذير.

ـــ الدعم الحكومي في الجزائر واسع الانتشار وشمولي.، فوائده تخدم الأغنياء أكثر من الفقراء، وهو عالي التكلفة.

ـــ تتعدد أهداف تطبيق سياسة الدعم بين اهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

ـــ تطبق الجزائر نوعين من سياسة الدعم، الدعم الضمني والدعم الصريح.

ـــ سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تسبب ضغوطات كبيرة على ميزانية الدولة.

ـــ استطاعت منظومة الدعم التخفيف ومحاربة ظاهرة الفقر ونقص التغذية من خلال توفير الحماية الاجتماعية للفئات المعوزة والمحتاجة وغير قادرة على مجابهة ظروف الحياة الصعبة.

ـــ توجه الدولة نحو إصلاح الدعم باستهداف التدريجي للعائلات أو بتقديم إعانة نقدية لكل مواطن.

➢ **التوصيات:**

ـــ على الحكومة أن تتحول من نظام الدعم الشمولي إلى نظام التحويل النقدي المستهدف لمستحقي الدعم فقط، على أن يتم تحديد معايير الاستحقاق مسبقا بناء على آليات محددة.

إعادة النظر في شبكات الحماية الاجتماعية، والتي صممت في ظل العشرية السوداء، ولم تعد تستجيب للاحتياجات الاجتماعية الحالية، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستدامة، من أجل التخفيف من أثار رفع الدعم على الفقراء.

ـــ توعية عامة الشعب بالتكاليف المرتبطة بالدعم وأهمية إصلاحه، خاصة الدعم الضمني الذي لا يظهر في الميزانية.

ـــ من الأحسن اختيار الظروف الاقتصادية المثالية لمباشرة الإصلاح التدريجي.

ـــ وضع آلية لإحكام الرقابة على المنافذ الخاصة بالسلع المدعمة، والتأكد من عدم تسربها للفئات غير المستحقة.

ـــ لا يوجد تفضيل نوع الدعم سواء كان عيني أو نقدي يتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها القرار السياسي للدولة، ومدى توافر قاعدة بيانات للطبقات المستهدفة من الدعم.

ـــ نوصي بغرض رقابة صارمة على توزيع الدعم للفئات المستهدفة منه، وترتيب دعم السلع وفقا لأهميتها لصالح تلك الفئات.

ـــ ضرورة أن تتوافر السلع الأساسية بأماكن قريبة من الفئات المستهدفة للدعم، وبكميات مناسبة من أجل استقرار الأسعار.

ـــ يجب التحديث وبشكل دوري للفئات المستحقة للدعم لمنح شرب الدعم لغير مستحقيه.

➢ **آفاق الدراسة:**

لاشك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلوا من نقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن ان يكون هذا البحث جسرا يربط بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها ان تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

_دور سياسات الدعم الحكومي في تخفيض من مستوى البطالة؟

_دور التحويلات النقدية المباشرة في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين؟

_ما هو أثر اعتماد سياسات الدعم الحكومي على الناتج الخام الجزائري؟

_ما مدى نجاعة الإصلاحات لسياسة الدعم الحكومي في استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية؟

_دراسة أثر رفع أسعار الوقود على قطاع النقل والمؤسسات الإنتاجية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أدم مهدي أحمد، الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة.
2. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، عمان.
3. شادي خليفة محمد الجوارنة، الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي، عماد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010.
4. طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية رقم 44، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
5. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2017
6. فائق جمعة العبيدي، مدخل للاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2017.
7. كامل علاوي القتلاوي: حسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد الجزئي: دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.
8. محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم لنشر والتوزيع، 2003.
9. محمد طاقة: أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
10. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003.
11. مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018.
12. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، منشورات ألفا للوثائق، ط1، قسنطينة، الجزائر، 2018.
13. وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية السياسية الانفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية ، ط1، بيروت ، لبنان، 2010م .

ثانيا: المجلات

1. البشير عمارة، "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر "، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، المركز الجامعي أفلو، الأغواط ــ الجزائر.
2. بكريتي بومدين، الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (2000ــ 2019) ، مجلة المالية الأسواق ، العدد 02، المجلد 07، 2022، جامعة مستغانم الجزائر .
3. بن جلول خالد، دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال 1990ــ 2015، مجلة ارتقاء البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 00، السنة 2018، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر.
4. بن قيدة مروان، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 26، المجلد 17، السنة 2021، جامعة يحي فارس، المدية، الجزئر.
5. بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، المجلد 16، السنة 2020، جامعة الجزائر 3، الجزائر
6. حنصال أبوبكر، إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد07،2018 ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر .
7. خوالد مولود، رملي حمزة، أثر التداول النقدي على مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر _دراسة قياسية للفترة 2000 -2021، مجلة المنهل الاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي رقم 23/27، صندوق النقد الدولي، أنظر الرابط https ://www. Imf. org
8. دندن فتحي حسن، تقييم سياسة الدعم الحكومي للجزائر في الفترة 2000-2020ن المجلة الجزائرية والاقتصادية، المجلد 16، العدد الثاني، 2022، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
9. دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01. جوان 2021، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
10. دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022 جامعة عبد الحميد بن باديس: مستغانم، الجزائر.

11. رشدي ابراهيم السيد ابو كريمة، اثار الاقتصادية و الاجتماعية المرتبة على الدعم الحكومي في مصر، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية)مجلة علمية محكمة ، (ISSN :2537-0758)
12. زرواط فاطمة زهراء، تطور النفقات العامة في الجزائر واثرها على النمو الاقتصادي، في الفترة 1999ـــ2014، مجلة المالية والاسواق.
13. سي علي محمد علي كمال، بن حبيب عبد الرزاق، " تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دفاتر mecas، رقم 2، 2019.
14. سي محمد كمال، بن هدي اكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة ونمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد 02 ، العدد 01 ، سنة2022، جامعة بالحاج بوشعيب ، عين تموشنت ، الجزائر
15. عطا الله أبوسيف أبادير، إسراء ياسر أحمد صيام، إصلاح منظومة الدائم وانعكاساته على سوق الصرف الأجنبي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 04، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

ثالثا: الرسائل والأطروحات:

1. قدار مريم، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ــ 3ــ ، ، 2019/ 2020م .

رابعا: المحاضرات والملتقيات:

2. طيبي حمزة، نوي نور الدين، انعكاس عكس الميزانية العامة على الدعم الحكومي (تحويلات اجتماعية) في الجزائر للفترة (2009ـ2018) ملتقى الجلفة حول السياسة المالية والنقدية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، نوفمبر 2019 .
3. عماد داتو سعيد، محاضرات في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، موجهة للطلبة السنة الثانية ل. م. د، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، السنة الجامعية 2020ــ 2021 .
4. لوني نصيرة، ربيع زكريا، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ألقيت على السنة الثانية قانون خاص وعام، البويرة، الجزائر، جامعة أكلي محند أولحاج، السنة الجامعية 2013/ 2014.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1. أبو محمد، ميزانية التسيير وميزانية التجهيز http://www.mouwazaf-dz.com 2010/07/18، 53: 12am
2. حامي حسان، سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، الكلفة الاقتصادية وحتمية الاصلاح، مسترجع بتاريخ 24 فبراير 2022، أنظر البرابط:www.arab-reform.net
3. سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر، بين الاسقف المالية وموازنات المحاسبية، 14 فبراير 2023، اقتصاد، الجزائر/ الحماية الاجتماعية، www.arab-reform.net
4. الهوامش والاسعار المقننة، وزارة التجارة وترقية الصادرات، https://www.commerce.gov.dz
5. مسودة البيان الصحفي المجلس التنفيذي رقم 23/27، صندوق النقد الدولي، أنظر الرابط https ://www. Imf. org .i